العلاقات السوفيتية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي 1941-1949

ا.د. جعفر عبد الدائم المنصور-جامعة البصرة –كلية التربية للعلوم الانسانية –قسم التاريخ

المقدمة :

العلاقات الدولية علم من العلوم الانسانية يختص بدراسة العلاقات الانسانية بين الشعوب او الحكومات و بمختلف جوانبها وحقبها التاريخية مثل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية وفي هذا البحث المتواضع جدا نحاول دراسة العلاقات السياسية وانعكاساتها الاقتصادية بين دولتين مهمتين من دول العالم هما الاتحاد السوفيتي وايران ما بين عامي 1941 – 1945 وقد شهدت هذه المدة الزمنية حوادث تاريخية بارزو تمثلت بالحرب العالمية الثانية حيث حاولت ايران الوقوف على الحياد غير ان الصراع الدولي المسلح على المصالح الاقتصادية وخصوصا النفط هو الذي دفع الدول المتحاربة الى الضغط على ايران وارغامها على الدخول في الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام 1939 حيث سلم سفيري بريطانيا والاتحاد السوفيتي في اليوم الثالث من اب عام 1941 مذكرة الى الحكومة الايرانية اتهمت فيها ايران باتخاذ موقفا معاديا لدول الحلفاء وان جيوش الحلفاء في طريقها لاجتياح الاراضي الايرانية وفي الثلاثين من اب من العام نفسه زحفت القوات البريطانية والسوفيتية نحو العاصمة طهران واجبرت الشاه رضا بهلوي على الاستقالة واختير ابنه محمد رضا خليفة له على عرش الطاووس لينفذ سياسة دول الحلفاء بمن فيهم الاتحاد السوفيتي في المنطقة

وبما ان الاتحاد السوفيتي في جبهة الحلفاء ضد جبهة المحور فكان بأمس الحاجة الى الممر الايراني لأمداد الجبهة الشرقية السوفيتية بالمعدات الحربية والسلع التجارية الاخرى ولهذا تحسنت العلاقات الايرانية السوفيتية في سنوات الحرب العالمية الثانية

وفي الرابع عشر من تشرين الاول لعام 1941 سحبت الدولتان بريطانيا والاتحاد السوفيتي قواتهما العسكرية من العاصمة الايرانية طهران وتم التوقيع بعد ذلك على المعاهدة الثلاثية بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي وايران وكان للولايات المتحدة الدور البارز في الوصول الى هذه الاتفاقية

وقد طمئن ستالين شاه ايران بان ليس للاتحاد السوفيتي نوايا ضم اراضي الاخرين ولا بسط النفوذ على الشعوب وحاول السوفييت كسب ود السكان في شمال ايران وقد اشارت الصحف الايراني الى ذلك فقد كتبت صحيفة ايران الجديد عن السياسة السوفيتية في ايران خلال السنوات الثلاث من الحرب لم يكن الموظفون الروس يتدخلون ابدا في الشؤون الداخلية .

.

الموقف السوفيتي من اعتلاء محمد رضا بهلوي العرش الإيراني

تولى محمد رضا شاه عرش إيران يوم 16 أيلول عام 1941، أي في نفس اليوم الذي تنازل فيه والده عن الحكم، وقبل يوم واحد من دخول القوات الحليفة إلى طهران. وقد ألقى رئيس الوزراء الإيراني محمد على فروغي خطاباً في مجلس النواب نيابة عن الشاه الجديد الذي غاب عن الجلسة، تعهد فيه بصيانة حقوق الشعب والعمل وفقاً للدستور الإيراني، وإصلاح "الأخطاء التي ارتكبت بحق الشعب الإيراني في السابق بصورة منفردة أو جماعية".[1] وفي 17 أيلول عقد المجلس الإيراني جلسة أخرى أدى فيها الشاه الجديد اليمين الدستوري.[2] ولم يحضر السفيران السوفيتي والبريطاني هذه الجلسة، كما لم تعترف حكومتهما بالشاه الجديد إلا بعد مرور ثلاثة أيام على تتويجه.

من جهة اخرى دخلت القوات السوفيتية والبريطانية مدينة طهران يوم 7 أيلول 1941 وقامتا باحتلال جميع المؤسسات العسكرية والسكك الحديدية وبدأت حملة واسعة للبحث عن العملاء الألمان وإلقاء القبض عليهم.

يبدو إن فكرة عزل رضا شاه وتعيين شاه جديد راودت الحلفاء لبعض الوقت بعد غزو إيران مباشرة ويبدو ان البريطانيين كانوا يفكرون في إعادة سلطنة القاجار التي تحولت إيران في أثناء حكمها الى شبه محمية لبريطانيا.

فقد قابل وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن في 10 أيلول 1941 الأمير محمد حسن ميرزا ابن احمد شاه القاجاري (1909– 1925) آخر ملوك القاجاريين، وابنه حميد ميرزا. وفي برقية سرية للغاية، ذكر ايدن "ان الامير محمد حسن القاجاري يعيش في لندن وقمت شخصياً بملاقاته مع ابنه، ان الأمير محمد حسن أبدى استعداده للعودة إلى إيران اذا وقعت حركة فيها تطالب برجوع الاسرة القاجارية. ويقول الأمير محمد حسن أن فروغي كان معلمه الشخصي في السابق، لذلك فانه سيميل إلى إرجاع الحكم القاجاري)ولكن خلافاً لتصورات محمد حسن ميرزا لم يكن فروغي يريد.1

ارجاع الحكم القاجاري، وفضلاً عن ذلك عندما زار السير هوراس سيمور)H. Symore (مساعد وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط) ومدير هيئة الإذاعة البريطانية .B.B.C هارولد نيكلسون .H Nickolson الأمير القاجاري في 13 أيلول 1941 أصيبا بخيبة الأمل، ومما أقلق سيمور ان المرشح

القاجاري لتولي العرش الإيراني حميد ميرزا ابن محمد حسن ميرزا، الذي كان يعمل ضابطاً في البحرية البريطانية، لم يكن يعرف كلمة من الفارسية، وكان قد غير اسمه الى ديفيد درومند David Drummund.2

أما السوفييت فأنهم رفضوا فكرة إعادة حكم آل قاجار رفضاً قاطعاً، وذلك بسبب العلاقات السيئة التي كانت سائدة بين الروس والملوك القاجاريين في السابق والأمر الذي ربما سيؤثر في العلاقات بينهما في المستقبل وكان السوفييت يريدون إقامة نظام جمهوري في إيران ورشحوا لرئاسته السفير الإيراني المعروف في موسكو محمد سعيد مراغيوقد وافقت أوساط بريطانية على إقامة نظام جمهوري في إيران ولكن بشرط تعيين محمد علي فروغي، رجل بريطانيا الأول في إيران، رئيساً للجمهورية

فشل الطرفان البريطاني والسوفيتي في الوصول إلى صيغة مشتركة حول هذا الموضوع، فالسوفيت عارضوا تعيين فروغي رئيساً للجمهورية المزمع اقامتها بسبب علاقاته القوية مع البريطانيين، كما ان تقريب وجهات النظر بين الدولتين حول تعيين مرشح واحد بات أمراً صعباً يحتاج إلى مزيد من الوقت وكان ذلك غير ممكنً. وفضلاً عن ذلك فان فروغي نفسه لم يوافق على إقامة نظام جمهوري في إيران، ورفض فكرة اختياره لاعتلاء هذا المنصب. ولم يكن البريطانيون أيضاً متحمسين كثيراً لفكرة تأسيس نظام جمهوري في إيران إذ كانوا يفضلون نظاماً ملكياً على غرار ما هو موجود في بريطانيا رفض الاتحاد السوفيتي تنصيب محمد رضا بهلوي شاهاً على إيران مكان والده بسبب علاقاته السابقة مع الألمان وأعجابه بهم، إلا أن المسئوولين البريطانيين تمكنوا من إقناعهم، وذلك خلال الاتفاق الذي تم بين الوزير البريطاني ايدن والسفير السوفيتي في لندن مايسكي في 12 أيلول 1941 والذي أشرنا اليه سابقاًويتبين من خلال ذلك الاتفاق ان السلطات البريطانية كانت قد حسمت أمرها بخصوص تولي محمد رضا بهلوي عرش ايران محل والده بدلاً من تنصيب أمير قاجاري. وبهذا الصدد يقول السفير البريطاني السابق في إيران دنيس رايت D. wrighte أن البريطانيين هم الذين اقترحوا "إعطاء الفرصة الى ولي العهد الشاب لكي يثبت جدارته، وفي حال حدوث العكس يمكن التخلص منه نهائياً.3

و في الحقيقة إن الاتفاق على خلع رضا شاه بهلوي لم يؤيده السوفييت والبريطانيون وحدهم وإنما دعت اليه الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك، إذ طلب وزيرها المفوض في طهران دريفوس من حكومته في 15 آب 1941، أي قبل الغزو البريطاني السوفيتي لإيران، في تقريرين منفصلين القيام بعمل فعال من اجل تغيير رأس الدولة الإيرانية أما بتدبير انقلاب أو نقل رضا شاه بطائرة أمريكية لمكان بعيد عن البلاد تؤمن فيه سلامتهوقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مسالة تعيين خلف رضا شاه وكان لتدخلها هذا دور حاسم في تعيين محمد رضا شاهاً على إيران لأن "السوفييت كانوا يحتاجون إلى المساعدات الأمريكية ولاسيما العسكرية منها، لذلك فإنهم لم يستطيعوا رفض الاقتراح الأمريكي وبخاصة بعد إن اتفق الطرفان البريطاني والأميركي حول تنصيب محمد رضا على العرش الإيراني

يقول حسين فردوست الضابط السابق في الجيش الإيراني والقريب من البلاط الملكي في إيران في مذكراته ان محمد رضا شاه بهلوي كان في هذه اللحظات الحرجة على اتصال من خلاله بشخص يدعى "جيمس آلن ترات J. A.Trat الذي كان مسئول المخابرات البريطانية في إيران والرجل الثاني في السفارة البريطانية ويشير الى الدور البريطاني المباشر، باستشارة رئيس الوزراء الإيراني محمد علي فروغي، في تعيين محمد رضا شاه خلفاً لوالدهإن أول إجراء قام به محمد رضا شاه كان تأليف وزارة جديدة برئاسة محمد علي فروغي في 22 أيلول 1941 والتي كان عليها القيام بعدد من الإصلاحات في مؤسسات الدولة التي تفككت عقب الاحتلال البريطاني- السوفيتي لإيران والمجاعة التي تفشت في أنحاء إيران نتيجة قلة المؤن الضرورية فأصدرت الحكومة عفواً عاماً عن المسجونين السياسيين وسمحت للمنفيين بالعودة الى البلاد، وكان الحلفاء لاسيما السوفييت مهتمين بهذا الأمر، ذلك لأن معظم المنفيين والسجناء السياسيين كانوا من الشيوعيين ومن أعداء النازية، وكان عدد السجناء الذين افرج عنهم قد تجاوز 1250 شخصاً.4

أما العلاقات الإيرانية- السوفيتية في بداية عهد الشاه الجديد، فان وجود الاتحاد السوفيتي في جبهة الحلفاء والحاجة الملحة لما سمي ب "الممر الفارسي لإمداد الجبهة الشرقية (أي السوفيتية) بالمعدات الحربية وعوامل أخرى مرتبطة بهما فرضت التحسن في العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفيتي وإيران، فيما كانت حسابات المستقبل وتوقعاته تفرض في الوقت نفسه قدراً من الحذر الذي كان بوسعه أن لا يؤدي إلى ظهور بوادر واضحة للتوتر في تلك العلاقات

مسألة الوجود العسكري السوفيتي في إيران

كشفت تطورات الأحداث التي أعقبت غزو الحلفاء للأراضي الإيرانية عن حاجة هؤلاء إلى عقد معاهدة مع إيران لتنظيم علاقاتهم معها وإضفاء الشرعية على وجود قواتهم هناك الأمر الذي أكده رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في خطابه الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني بتاريخ 30 أيلول 1941 قائلاً ".....فقد قمنا باقتلاع العناصر الشريرة من طهران وطاردنا الدكتاتور ونفيناه، ونصبنا عاهلاً دستورياً.... وإننا نطمح إلى تقديم حلف جديد إلى المجلس يضم كلاً من بريطانيا والاتحاد السوفيتي وإيران، والذي سيقر الخطوات التي أجبرنا على اتخاذها

و من جهة أخرى أحدث احتلال إيران واعتلاء محمد رضا شاه العرش الإيراني تغيراً كبيراً في الموقف الإيراني من الأطراف الدولية، فقد حدد محمد رضا شاه المنطلقات الجديدة لسياسة بلاده الخارجية في الخطاب الذي ألقاه بعد أدائه اليمين الدستورية وقد أكد فيه ضرورة تعاون حكومته مع "الحكومتين البريطانية والسوفيتية اللتين ترتبط مصالحهما بمصالح الدولة الإيرانية ارتباطاً وثيقاً وعلى هذا الأساس سارعت الدول الحليفة إلى بدء المفاوضات لعقد معاهدة تحالف بينهما وبين إيران في أواخر أيلول 1941 ، وواجهت هذه المفاوضات عراقيل عدة بسبب صعوبة تعاون الحلفاء في طهران واستمرار الحرب على الساحة الأوربية.5

وفي محاولة لكسب موافقة الحكومة الإيرانية على المعاهدة اقترح وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن على الحكومة السوفيتية سحب قسم من قوات الحلفاء من العاصمة طهران عند عقد المعاهدة، وهو إجراء من شأنه ان يترك أثراً حسناً ويجعل المعاهدة المقترحة أكثر قبولاً لدى الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني. وقد وافقت الحكومة السوفيتية على المقترح في 8 تشرين الأول 1941، أما بشأن مسودة المعاهدة الثلاثية المقترحة فقد وافقت الحكومة السوفيتية عليها بتاريخ 13 من الشهر نفسه

وفي 14 تشرين الأول 1941 قامت الدولتان بسحب قواتهما من العاصمة طهران، فانسحبت القوات السوفيتية إلى قزوين في حين انسحبت القوات البريطانية إلى همدان وسلطان آباد.6

أعلنت الحكومة الإيرانية موافقتها المبدئية على مسودة المعاهدة في أواخر تشرين الأول 1941,(إلا أن وزير الخارجية الإيراني علي سهيليأعلن في 29 كانون الأول 1941 عن رغبة بلاده في انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليها، لكون انضمامها سيرفع من قيمة المعاهدة في أعين الإيرانيين فضلاً عن

شعور الإيرانيين الثابت بان الأمريكيين يمتلكون تأثيراً في قوى الاحتلال مما يدعم مركز إيران في أعين الحلفاء.[3]و هذه الخطوة تأتي في سياق دبلوماسية "القوة الثالثة" في السياسة الخارجية، أي الاعتماد على طرف ثالث لموازنة ضغوط ونفوذ كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي على إيران

و في الحقيقة كان لحكومة الولايات المتحدة الدور الرئيسي في عقد معاهدة ثلاثية بين إيران وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، فعلى الرغم من تعهد تشرشل وستالين للرئيس الأمريكي روزفلت باحترام استقلال إيران ووحدة أراضيها، وعلى الرغم من إن التأكيدات التي تخص استقلال إيران السياسي قد وردت في مذكرات الحلفاء بتاريخ (25 اب و30آب و 6 أيلول)، فقد كشفت التطورات التي أعقبت الغزو البريطاني– السوفيتي لإيران ان الاخيرة بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى الحصول على تأكيدات أخرى إضافية، وهي رغبة تشاطرها فيها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكانت الولايات المتحدة قد بدأت تتدخل في الشأن الإيراني منذ المباحثات التي جرت بين .7

وزير الخارجية الأمريكي هول والسفير الإيراني في واشنطن محمد شايسته في 22 آب 1941 ورسالة "الاستغاثة" التي أرسلها رضا شاه إلى الرئيس الأمريكي روزفلت بتاريخ 25 آب 1941. وازداد هذا التدخل بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء بعد قيام القوات اليابانية بضرب الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربر Pearl Harbour في 7 كانون الاول 1941

ووفقاً للدستور الإيراني كان يجب أولاً الحصول على مصادقة مجلس النواب على مسودة المعاهدة حتى تصبح سارية المفعول، وكانت الدورة الثانية عشرة لمجلس النواب الإيراني قد انتهت في تشرين الأول 1941 أي بعد وقت قصير من تولي محمد رضا شاه العرش الإيراني وبدأت الدورة الثالثة عشرة لمجلس النواب وكان أعضاء هذا المجلس قد انتخبوا قبيل استقالة رضا شاه بهلوي، وكان أغلبهم من الموالين للأسرة المالكة في إيران ومستعدين للمصادقة على كل قرار يصدره محمد رضا شاه وعلى الرغم من المساعي التي بذلتها أوساط شعبية إلا إن رئيس الوزراء الإيراني فروغي، رفض إجراء انتخابات جديدة وفي رسالة وجهها إلى محمد رضا شاه ذكر فروغي ان انتخابات جديدة وفي ظل الظروف المستجدة تخالف الدستور الإيراني وفي الاخير تقرر افتتاح المجلس الثالث عشر في تشرين الثاني 1941 تحت حراسة مشددة خوفاً من الجماهير الغاضبة و في كانون الأول 1941 عرض فروغي مسودة معاهدة ثلاثية على مجلس النواب الايراني و قدم وصفاً دقيقاً و شاملاً لطبيعة الاقتراح الذي قدمته الحلفاء لعقد معاهدة تحالف والأسباب التي أدت إلى تأخير التوقيع عليها مع ملاحظات بأنها تضمن لإيران استقلالها السياسي ووحدة أراضيها، ولكن ملاحظات .8

رئيس الوزراء لقيت معارضة قوية من قبل النائب (موسى جوان) الذي أعرب عن عدم ارتياحه إزاء التغيير الذي سيطرأ على السياسة الخارجية الإيرانية. وأعلن نائب آخر وهو (حبيب الله نوبختهجوماً عنيفاً على

مسودة المعاهدة وعد الشروط الواردة فيها متعارضة تماماً مع مصالح إيران، ولاسيما مع التعهدات والالتزامات التي قطعتها إيران نفسها على الاتحاد السوفيتي بموجب معاهدتي 1921، 1927 والأسوأ من ذلك هو ان المعاهدة ستخلق خصوماً لإيران بتحويل قوات المحور ضدها وقد طلب مجلس النواب من الحلفاء تأكيدات جديدة تضمنت عدم مطالبة إيران المشاركة بقوات مسلحة في أي حرب أو عمليات ضد أية دولة أجنبية وعدم تحمل الحكومة الإيرانية كلفة أية أعمال ينفذها الحلفاء لأهداف عسكرية خاصة بهم، وإلزام الدولتين بدفع التعويضات عن الخسائر في الممتلكات والأرواح التي أحدثها احتلال الحلفاء لإيران.[5] ويبدو ان عدداً من نواب المجلس الموالين للمحور لم ييأسوا بعد من احتمال انتصار الألمان على الاتحاد السوفيتي ولاسيما بعد تقدم الألمان باتجاه القفقاس، لذلك فأنهم ترددوا في المصادقة على مسودة المعاهدة وشنت صحف إيرانية هجوماً عنيفاً على المعاهدة، فقد كتبت مجلة (ثيمان– العهد) التي كانت تصدر في طهران بان المعاهدة الجديدة "تشبه اتفاقيتي 1907و 1919 المجحفتين بحق إيرانوقد استغلت إذاعة برلين الموجهة بالفارسية الفرصة وقامت بإذاعة برامج خاصة عن المعاهدة وجهت فيها أنظار الإيرانيين إلى الإخطار التي تنتظر إيران .9

إذا ما وقعت على المعاهدة الثلاثية

شعر الاتحاد السوفيتي وبريطانيا بقلق شديد من احتمال رفض المجلس الإيراني للمعاهدة إذا لم ينسحب الحلفاء لطلبات إيران. لذلك اتفقا في 17 كانون الثاني 1941 على قبول تلك الطلبات بشرط ان لا تصبح مقدمة لطلبات أخرى وان على الحكومة الإيرانية التوقيع على المعاهدة المقترحة خلال أسبوعين من تاريخ إصدار هذا القرار . وفي لقاء جمع بين الوزير الإيراني المفوض في لندن (مقدم) ووزير الخارجية البريطاني ايدن في 21 كانون الثاني اشتكى الوزير الإيراني من النشاطات السوفيتية في شمال إيران والتي تجدها الحكومة الإيرانية غير عادلة أو منسجمة مع روح التحالف التي ينبغي إن تثمر عن علاقات أعمق وأكثر ودية بين الأمم ، ولاسيما ان الاتحاد السوفيتي هو إحدى القوى التي يتعامل معها الحلف.) و في 25 كانون الثاني 1942 عرض فروغي مجدداً مسودة المعاهدة على مجلس النواب الإيراني، ودافع بشدة عن بنود المعاهدة باعتبارها تحمل مزايا ومنافع مهمة لإيران، تؤمن لإيران الضمانات التي طالما حاولت الحصول عليها، الا ان النائب نوبخت وعدداً من النواب المعارضين للمعاهدة ردوا بشدة على تصريحات رئيس الوزراء وعدوا المعاهدة خطراً على استقلال إيران وسيادتهاوافق مجلس النواب الإيراني على مسودة المعاهدة في 26 كانون الثاني 1942 بعد التعديلات التي جرت عليها والتي ظهرت

على شكل ثلاثة ملاحق تابعة لها، وقد صوت إلى جانب المعاهدة 80 نائباً من أصل 90 حضروا الجلسة كما وافق السوفييت عليها في 27 كانون الثاني 1942، وفي 29 كانون الثاني 1942 وقع المعاهدة وزير الخارجية الإيراني علي سهيلي ممثلاً عن الحكومة الإيرانية والسفير السوفيتي في طهران سميرنوف ممثلاً عن الاتحاد السوفيتي والوزير البريطاني المفوض في طهران بولارد ممثلاً عن الحكومة البريطانية،(ومن الجدير بالذكر ان الوزير البريطاني المفوض في إيران بولارد قد ذكر فيما بعد ان إيران وقعت على المعاهدة وهي "مكرهة" ، فقد كان الاحتلال الأجنبي لإيران شيئاً واقعياً وكان على الحكومة الإيرانية ان تتعامل معه، إلا أنها كانت تعي في الوقت نفسه إن بإمكانها إن تضفي صفة المشروعية على طلبها من بريطانيا والاتحاد السوفيتي بسحب قواتهما مستقبلاً من إيران

تألفت المعاهدة الثلاثية من تسع مواد وثلاثة ملاحق، أكدت مادتها الأولى تعهد الاتحاد السوفيتي وبريطانيا باحترام وحدة إيران وسيادتها واستقلالها السياسي، ونصت المادة الثانية على إقامة تحالف بين الدولتين المتحالفتين من جهة وإيران من جهة أخرى، إما المادة الثالثة فالتزمت فيها الدولتان بالدفاع بشكل منفرد أو مشترك عن إيران ضد أي اعتداء من دول المحور على ان تمنح الدولتان الحليفتان حق استخدام جميع المواصلات في إيران وتقوم القوات الإيرانية بمهام المحافظة على الأمن الداخلي. ومنحت المادة الرابعة الحلفاء حق الاحتفاظ بالعدد الذي يرونه ضرورياً من القوات البرية والبحرية والجوية في إيران مع التأكيد على إن وجود هذه القوات "لا يمثل احتلالاً عسكرياً"، ولا يؤثر في إدارة القوات الإيرانية وسلامتها ولا في حياة البلاد الاقتصادية وتنقلات السكان الاعتيادية, وكانت المادة الخامسة من أهم مواد المعاهدة، فقد تقرر بموجبها إن تنسحب قوات الدولتين من الأراضي الإيرانية خلال مدة لاتتعدى ستة أشهر بعد وقف القتال بين الحلفاء ودول المحور. أما المادة السابعة فقد ألزمت الدول الثلاث الموقعة على المعاهدة بعدم إتباع أية سياسة في علاقاتها مع الدول الأخرى والتي من شأنها إن تمس باستقلال وسيادة ووحدة الأراضي الإيرانية، وعدم الدخول في أية معاهدة تناقض بنود هذه المعاهدة، وتعهدت بريطانيا والاتحاد السوفيتي في نفس المادة ببذل كل الجهود للحفاظ على الاقتصاد الإيراني من المؤثرات الناجمة عن الحرب.10

وقد ألزم الملحق الأول للمعاهدة حكومتي الاتحاد السوفيتي وبريطانيا بعدم الموافقة، في مؤتمرات الصلح التي تعقد عند انتهاء الحرب، على أي شئ مجحف باستقلال إيران وسيادتها وان لا تتباحثا في اي شئ له مساس مباشر بمصالح إيران دون التشاور مع حكومتها. أما الملحق الثاني فقد تعهدت فيه الحكومة الايرانية بقطع جميع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع أي من الدولتين المتحالفتين (بريطانيا والاتحاد السوفيتي)، وتعهدت الدولتان الحليفتان في الملحق الثالث من المعاهدة بان لا تطلبان من إيران اشتراك قواتها المسلحة في أي حرب أو ضد أية دولة أجنبية، وعدم

تحمل إيران كلفة أي عمل من الأعمال التي تقوم بها الدولتان لغاياتهما العسكرية وليست ضرورية لاحتياجات إيران.11

ان التوقيع على المعاهدة الثلاثية قد شكل تحولاً أساسياً في سياسة ايران خلال الحرب، فقد حصلت على تأكيدات من الحلفاء بشأن استقلال إيران ووحدة أراضيها وكان ذلك أكثر ما يقلق الحكومة الإيرانية، وقد استغلت إيران هذا الامر لتجبر الحلفاء على تكرار تأكيداتهم حول احترام استقلال إيران ووحدة أراضيها وذلك من خلال البرقيات المتكررة التي أرسلها الشاه و رئيس الوزراء فروغي إلى كل من ستالين وتشرشلوقد حاول الشاه تدعيم موقف بلاده عندما بعث رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في 31كانون الثاني 1942 أشار فيها إلى الضمانات التي قدمتها الدولتان بشأن استقلال إيران. وفي رسالة جوابية بتاريخ 6 شباط 1942 أكد روزفلت للشاه حرص الحكومة الإمريكية على ضمان السيادة الإيرانية على أراضيها والحفاظ على وحدتها الإقليمية.12

كماغيرت المعاهدة وضع إيران من حالة الحياد إلى حالة حليف غير عسكري للسوفييت وبريطانيا عندما اعتبرت وجود قوات الحلفاء في إيران لايمثل احتلالاً عسكرياً، وحصلت إيران على تعهد منهما بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وباستشارتها في القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على مصالح ايران حتى بعد انتهاء مدة نفاذ المعاهدةوقد استغل الشاه عقد المعاهدة ليؤكد من جديد إخلاصه للحلفاء فقد أعلن في تصريح صحفي له انه يعد المعاهدة "وثيقة ثمينة لتحقيق أهداف إيران وتأمين مبادئها"، واختتم تصريحه بالقول "إن مصير مملكتي ارتبط بمصير الحلفاء وإنني اعتقد إن النصر سيكون حليف الجبهة الديمقراطية.13

و من ناحية أخرى أضفت المعاهدة صيغة شرعية على الاحتلال البريطاني- السوفيتي لإيران لذلك أصبح باستطاعة الحلفاء الحصول على الإمدادات النفطية الضرورية لاستمرار العمليات العسكرية. وعندما بدأت العمليات العسكرية في شمال أفريقيا عام 1942 كان للنفط الإيراني دور مؤثر في تزويد ألآليات الحربية للحلفاء بالوقود، وقد طور الحلفاء مصفاة عبادان لتجهيز كميات كبيرة من وقود الطائرات بحيث تكفي لتزويد طائرات الحلفاء في الشرق الأوسط والشرق الأقصى علاوة على الكميات الكبيرة التي كانت تحمل إلى الاتحاد السوفيتي عبر إيران) ونظراً لازدياد حاجة الاتحاد السوفيتي إلى وقود الطائرات قام الحلفاء بانشاء مخازن كبيرة للنفط الأبيض ووقود السيارات في شمال ايران حتى يكون بمقدور شاحنات الحلفاء المحملة بالمواد إلى الاتحاد السوفيتي الاستفادة منها، وقاموا بمد أنابيب لنقل النفط ين مدينتي أهواز واديمشك للغرض نفسهوقد تم خلال سنوات الحرب نقل حوالي 4.159.117 طن من التجهيزات العسكرية واللوجستية إلى الجانب السوفيتي عبر إيران وهذه الكمية تساوي نسبة23.8% من مجموع ما حمل إلى هذه الدولة من التجهيزات منذ حزيران 1941 حتى أيلول 1945 وقد شملت 17832 طائرة قاذفة ومقاتلة و 12480 دبابة متوسطة وخفيفة والآلاف من شاحنات النقل وأنواع أخرى

من الأسلحة الخفيفة والعتاد والذخيرة حسب الإحصاءات الأمريكية.[4] فضلاً عن ذلك تكاليف الأبنية والإنشاءات الخاصة بنقل الإمدادات إلى الاتحاد السوفيتي والتي بلغت 98.230.000 دولار خلال سنوات 1943- 1945. ومع إن هذه المساعدات كانت تضمن 5- 10% من مجموع احتياجات السوفييت، إلا أن أهميتها كانت كبيرة للجندي السوفيتي الذي لم يعد يحسب نفسه وحيداً في حربه مع النازية.14

و من جهة أخرى فتحت المعاهدة الثلاثية الأبواب أمام الحكومة الإيرانية للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية لخلق حالة من توازن القوى لمواجهة كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا. وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة الإيرانية رغبتها في الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة وكانت إيران قد عبرت عن رغبتها هذه في 23 كانون الثاني 1943 وفي 26 كانون الثاني من نفس السنة وخلال مذكرة أخرى استفسرت إيران من الحلفاء شروط انضمامها إلى هذا الإعلان، وفي 5 تموز 1943 تقدمت الحكومة الإيرانية بمذكرة أخرى إلى المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين والسوفييت توضح فيها موقف إيران من هذا الموضوع وفي 26 آب 1943 تلقت إيران مذكرة جوابية من الولايات المتحدة تضمنت شروط وامتيازات الانضمام إلى الإعلان وهي ان تعلن إيران الحرب على أية دولة من دول المحور، وسوف لاتترتب على انضمامها أية تعهدات اقتصادية أو عسكرية وستكون لإيران نفس الامتيازات التي ستمنح إلى الدول الأخرى المنظمة إلى الإعلان.15

لم تكن الحكومة الإيرانية لترفض هذا العرض نظراً لبنوده السخية ومنافعه الكثيرة لإيران، ومما شجع إيران أكثر لقبول الشروط ابتعاد الخطر الألماني عن إيران بعد الهزائم التي منيت بها القوات الألمانية في جبهات شمال أفريقيا وستالينغراد في 1942- 1943. وعلى هذا الأساس أعلنت إيران في 9 أيلول 1943 الحرب على ألمانيا في مرسوم أصدره الشاه، وفي نفس اليوم صادق مجلس النواب الإيراني على المرسوم بأغلبية 73 صوتاً مقابل 4 أصواتوفي10 أيلول 1943 وقع الوزير الإيراني المفوض في واشنطن محمد شايسته على إعلان الأمم المتحدة نيابة عن الحكومة الإيرانية وقد أعلن الشاه رغبته في أن تشترك بلاده "اشتراكاً عسكرياً فعلياً" الى جانب الحلفاء إلا أن خطوة طهران الاخيرة لم تتعد حدود الشكليات لان الجيش الإيراني لم يشترك فعلياً في الحرب ضد ألمانيا.16

و هكذا ضمنت ايران عضويتها في الامم المتحدة، ومشاركتها في المؤتمرات الخاصة بتوطيد السلام لمرحلة ما بعد الحرب، ولاسيما إن إيران كانت لها تجربة مرّة في إثناء الحرب العالمية الأولى عندما رفضت دول الوفاق مشاركتها في مؤتمر صلح باريس 1919.

التدخل السوفيتي في الشؤون الداخلية الإيرانية

لم تكتف بريطانيا والاتحاد السوفيتي باستخدام الأراضي الايرانية لبلوغ أهدافهما العسكرية والحصول على الإمدادات النفطية التي كانا بأمس الحاجة إليها، بل عمدوا إلى تنفيذ سياسات من شأنها أن تخدم مصالحهما الإستراتيجية في المستقبل، وكان لهذه السياسات دور كبير في التطورات الداخلية التي حدثت في إيران من جهة وفي طبيعة العلاقات بين الأطراف الحليفة من جهة اخرى.

أما الاتحاد السوفيتي، فقد كانت مصالحه في إيران شيئاً تقليدياً ولاسيما في المناطق الشمالية منها، وبعد مضي أقل من سنة كانت الجيوش السوفيتية قد احتلت بالفعل أغنى الأقاليم الإيرانية وباتت البلاد مفتوحة أمامها للتغلغل، وبدأ الاتحاد السوفيتي بالتدخل في شؤون إيران الداخلية وبشكل منظم خاصة بعد زوال التهديد الألماني بعد معارك ستالينغراد (تموز 1942– 1943و قبل الدخول في تفاصيل التدخل السوفيتي لابد أن نشير إلى مبالغة بعض المصادر الغربية والموالية لها في تضخيم حجم ذلك التدخل في إيران لأسباب تعود إلى السلبية التي رافقت العلاقات بين الغرب والاتحاد السوفيتي منذ اواخر الحرب العالمية الثانية في محاولة للتستر على التدخلات الغربية (البريطانية والأمريكية) السافرة في إيرانواعتبارها رد فعل على السياسة السوفيتية فيها.17

على الرغم من ذلك فقد لوحظ منذ بداية الاحتلال البريطاني لايران وجود اختلاف في سياسة كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي في مناطق نفوذهم. فقد كان السوفييت ينتهجون سياسة من شأنها تغيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الاقاليم الواقعة تحت احتلالهم، فكانوا يمنعون وجود الموظفين الحكوميين الايرانيين، وموظفي وعملاء الامريكان والبريطانيين في أقاليم اذربيجان وكوردستان وخراسان في حين كانت هناك حرية كاملة للتحرك والسفر في المناطع الواقعة تحت النفوذ البريطانيومثل هذا التقويم ورد في مذكرة للسكرتير الثالث في المفوضية الامريكية في طهران (جرنكان J. D Jernigan) في 8 كانون الثاني 1943 حيث كتب قائلاً "انني اعتقد ان علينا ان ننتبه الى طريقة التصرفات السوفيتية تجاه الأقاليم الشمالية، ففي أذربيجان قيد السوفييت نشاطات السلطات الإيرانية المدنية وهناك جمود في تحركات الوحدات العسكرية الإيرانية الصغيرة، وانهم يحرضون الأكراد "العصاة" الذين يشكلون ازعاجاً دائماً للحكومة الإيرانية، والأهم من هذا كله اشاعوا بين السكان بان القنصل السوفيتي في تبريز اذا ما وافق على تشكيل جمهورية اشتراكية [في أذربيجان] فيمكن تشكيلها خلال ليلة واحدة". 18

وصف جورج لنشوفسكي السياسة السوفيتية في إيران خلال الحرب العالمية الثانية(1939– 1947) بأنها كانت "سياسة ثورية واستعمارية معاً، ثورية بمعنى ان وكلاء السوفييت عملوا كل شيء ليربكوا استقرار إيران ويخلقوا في البلاد احوالاً تساعد على حصول تبدل عنيف تصبح بموجبه[إيران] مستعمرة، لأن روسيا دللت بكثير من البراهين على رغبتها في ان تمد رواق سيطرتها الدائمة على ايران

اعتمد الاتحاد السوفيتي في تنفيذ سياساته في إيران على عدة وسائل تمثلت في الجيش الأحمر (أي الجيش السوفيتي) والمنظمات الشيوعية وفرض المعاهدات الاقتصادية على إيران، فضلاً عن الطرق الدبلوماسية. فمنذ البداية كان الجيش الأحمر من الوسائل المهمة التي اعتمدتها السياسة السوفيتية في إيران، وكان ذلك الجيش قد رسخ أقدامه في شمال إيران خلال الحرب وبعدها بوقت قصير واستعد لتحقيق كل الأهداف، كما اسهم في تعزيز أدوات السياسة السوفيتية الاخرى في المناطق الواقعة تحت النفوذ السوفيتي

وخلال هذه المدة حاول الجيش المذكور تنفيذ السياسات السوفيتية في جميع الاقاليم الشمالية وان يقطع أية علاقة بين هذه الأقاليم وسائر الأقاليم الايرانية على الرغم من تعهد الاتحاد السوفيتي بضمان استقلال إيران وسيادتها، كما اشرنا سابقاً.19

لقد صرح ستالين في تشرين الثاني 1941 بان الاتحاد السوفيتي يرفض الاهداف الامبريالية حيث قال "ليس لدينا، ولن يكون لدينا أي هدف من الحرب يرمي الى ضم أراضي الآخرين. ولا بسط النفوذ على الشعوب الاخرى سواء في اوربا أو آسيا بضمنها إيرانو مع هذا كانت هناك دلائل عديدة على تدخلات سوفيتية في الشؤون الايرانية تمثلت،حسب بعض المصادر، في دعم المجموعات العرقية مثل الاذربيجانين و الكورد و الأرمن اثارت تلك السياسة مخاوف كثيرة لدى الجانب الايراني،كما اثارت قلقاً لدى الحكومتين البريطانية و الامريكية منذ مدة مبكرة جداً، فقد ابلغ وزير الخارجية البريطاني ايدن السفير السوفيتي في لندن ايفان مايسكي في 23ايلول 1941بانه يعد أي تدخل غير مناسب في الشوؤن الداخلية لايران و أي تعاطف مع الحركات الانفصالية في شمالها من جانب السوفييت امراً غير مقبول وذا ضرر جسيم.[1] كما ابرق الى السفير البريطاني في موسكو ستانفورد كريبس في نفس اليوم ليوضح موقف الحكومة البريطانية من المناورات السوفيتية في اذربيجان لتحريض الاقلية الارمنية وتشجيع انفصالها عن ايران ، و انضمام اقليم اذربيجان في وحدة كونفدرالية مع الاتحاد السوفيتي بعده مناورات مرفوضة تماماً لان نجاح الحركة الانفصالية سيشجع على مزيد من الحركات الانفصالية ولاسيما بعد ان قامت السلطات العسكرية السوفيتية بتسليح عدد من المواطنين الارمن في اذربيجان ليعملوا حراساً للمؤسسات السوفيتية هناك .ثم سحبت اسلحتهم بعد ذلك نتيجة للضغوط البريطانية الرافضة لتسليح الارمن) وقد ذكر ايدن في مذكرته الى سفير بلاده في موسكو كريبس , ان الارمن قد عقدوا اجتماعاً في تبريز بتاريخ الاول من ايلول1941 و كان معظم الحاضرين فيه ينادون باستقلال اذربيجان و اتحادها كونفدرالياً مع الاتحاد السوفيتي)وقد اثارت نشاطات الارمن الاغلبية المسلمة في الاقليم ،وقد حذر القنصل البريطاني في تبريز من مخاطر اندلاع حرب طائفية اذا خرجت القوات الحليفة من ايران

اثارت اخبار النشاطات السوفيتية في ايران اهتماماً متزايداً من جانب الولايات المتحدة الامريكية ايضاً , ففي 3 تشرين الاول1941 اخبر وزير الخارجية الامريكي كورديل هول سفير بلاده في لندن بان هناك تقارير تفيد بان الاتحاد السوفيتي " يحيك الدسائس " في المناطق التي يحتلها و يشن حملات دعائية و يبدي تعاطفاً مع الارمن و الحركات الانفصالية الاخرى , مشيراً الى اقتراح السفير السوفيتي في طهران سميرنوف على الحكومة الايرانية بمنح مناطق محددة في ايران مزيداً من الحكم الذاتي.

و لكن يبدو أن الارمن في اذربيجان مارسوا هذه النشاطات من غير أي تدخل من جانب السلطات السوفيتية، مستغلين في ذلك زوال السلطة المركزية الايرانية وتساهل السلطات السوفيتية مع السكان في مناطق نفوذها، ففي فترة متأخرة من شهر تشرين الاول 1941 لاحظ المسؤولون20

الأمريكيون في أذربيجان ان السوفييت لا يشجعون الحركات الانفصالية رغم انتشار الدعاية الشيوعية

و من جانبها نفت الحكومة السوفيتية بشدة كل الاتهامات التي وجهتها اليها الخارجية البريطانية ونظيرتها الأمريكية حول مناوراتها بين الأرمن في أذربيجان وتشجيعها لحركات انفصالية هناك، وبيّنت انها دعاية المانية ليس لها اساس من الصحة على الاطلاق، كما اوضح وزير الخارجية السوفيتية فيشنيسكي Vishinski ان السلطات السوفيتية في المناطق المحتلة منشغلة تماماً بالحفاظ على القانون والنظام. كما أبدى تفهمه لوجهة النظر البريطانية والأمريكية حول تأثير الحركة الانفصالية في العلاقات السياسية الخاصة للحلفاء والحكومة الإيرانية.21

و من جهة اخرى حاول السوفييت كسب وّد السكان في الأقاليم الشمالية، فقد صدرت أوامر مشددة الى الجنود السوفييت في إيران بعدم التقرب من السكان أو ايذائهم وعدم الخروج من ثكناتهم بالزي العسكري. وقد تمكن الجندي السوفيتي من كسب سمعة جيدة في عموم إيران، فقد تحدث مسؤول ايراني الى مراسل جريدة (اخبار اليوم) المصرية عن معاملة الجنود السوفييت فقال: "لقد جاء وقت اشترك فيه الروس و الانكليز والأمريكان في احتلال طهران، وبينما كان جنود الانكليز والامريكان يسكرون ويعربدون في الشوارع كانت القيادة السوفيتية قد أصدرت أوامرها المشددة بان يلزم جنود الروس اسوار ثكناتهم ولا يخرجوا الى المدينة أبداً. وفي الوقت الذي كنا نحن سكان طهران نرى خطف النساء والفتيات في السيارات العسكرية الامريكية والبريطانية، كنا نتحدث عن أدب جنود الروس ورقة جنود الروس وعندما ضرب الزلزال نواحي كركان في 1944 هرع الجيش الأحمر لمساعدة المنكوبين مادياً ومعنوياً، وقامت سيارات الاسعاف التابعة للجيش الأحمر بتوزيع الأدوية بين السكان، وقامت الفرق الهندسية التابعة لذلك

الجيش بحفر الآبار في عدد من القرى الايرانيةكما اشتركت الطائرات السوفيتية في حملات مكافحة الحشرات و برشها المواد المبيدة من

الجو على المناطق الموبوءة) وقد انعكست هذه السياسة في عدد من الجرائد الايرانية فقد كتبت جريدة (ايران نو–ايران الجديدة) عن السياسة السوفيتية خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال تقول: "لم يكن الموظفون الروس يتدخلون أبداً في الشؤون الداخلية، وبلغت محبة الناس لهم ان اصبح حتى الملاكون في الشمال وحتى البريطانيون والامريكيون المقيمون في ايران يعترفون لهم بذلك

والواقع انه على الرغم من الدعاية الأمريكية والبريطانية المضادة للاتحاد السوفيتي، اعترف عدد من المسؤولين الامريكان والبريطانيين فعلاً بوجود ميل شعبي عام للسوفييت في إيران، فقد اشار الجنرال هورلي P.Hurley الذي زار إيران في منتصف عام 1943 بوضوح الى ان الرأي العام الايراني ضد بريطانيا أكثر مما هو ضد الاتحاد السوفيتي، وان الادارة السوفيتية في الشمال يقبلها الايرانيون أكثر من الادارة البريطانية في الجنوب، واكد ايضاً ان الشعب الايراني سيختار السوفييت من غير نقاش اذا تركت له حرية الاختيار بين البريطانيين والسوفييت.

لقد اثارت السياسة السوفيتية في المناطق الواقعة تحت نفوذهم مخاوف الحكومةالايرانية، ويبدو انها تخوفت من احتمال ان تكون للاتحاد السوفيتي خطة في كسب السكان في تلك المناطق الى المبادئ الشيوعية و لاسيما بعد ظهور تنظيمات سياسية متأثرة بالافكار الشيوعية التي من شأنها ان تهدد سيادتها وسلامة أراضيها وكان موضوع الخوف من السياسة السوفيتية في إيران من بين الدوافع التي أدت بالدول المعنية الى عقد المعاهدة الثلاثية، والتي اشرنا اليها سابقاً، وعلى الرغم من التاكيدات التي وردت في المعاهدة باحترام استقلال إيران وسيادتها والسماح للقوات الايرانية بالمحافظة على الامن والقانون في انحاء إيران، لكن بحلول ربيع 1942 كانت القوات السوفيتية تقف حائلاً امام تحرك القوات الايراينة في أذربيجان مما أثار الذعر في اوساط الحكومة المركزية الإيرانية وفي شهر أيار 1942 رفضت السلطات السوفيتية السماح للقوات الايرانية للتوجه الى اذربيجان لأخماد حركة الكورد ضد السلطات المحلية.[6] وقد كرر الجيش الأحمر تصديه للقوات الايرانية في 1945 عندما وقف ائقاً امام تقدم هذه القوات الى اذربيجان وكوردستان لفرض القضاء على حركة الآذريين والكورد فيهما .22

أما الأداة الثانية المهمة للسياسة السوفيتية في إيران فكانت الحزب الشيوعي الايراني المعروف بحزب "تودهوالذي سخر نشاطاته لصالح السياسة السوفيتية في إيران0

كان حزب تودة من بين أبرزالقوى السياسية التي ظهرت فوق المسرح السياسي الايراني، وقد زاول نشاطاً واسعاً بعد سقوط رضا شاه. فبعد اطلاق سراح اكثر من خمسين ماركسياً وزعيماً نقابياً واثرعودة

الشيوعيين المنفيين من الخارج لجأوا مع انصارهم ومؤيديهم الى عمل دعائي وتنظيمي نشط في معظم المناطق الايرانية ولغاية تشرين الأول عام 1941 أسسوا حزباً شيوعياً باسم (حزب توده إيران- حزب الجماهير الايرانية).23

لقى نشاط حزب توده تأييد السوفييت ومساندتهم ولاسيما في المناطق الشمالية حيث كانت قواتهم ترابط هناك، وافتتح له فروعاً في 44 مدينة وقصبة ايرانية. وتحول الحزب بسسرعة الى قوةٍ لها وزنها الكبير وتأثيرها الفاعل في الحياة السياسية خلال السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانيةفحسب بعض التقديرات بلغ عدد المنتمين اليه في العام 1943 أكثر من 200 ألف عضو وقد سيطر الحزب الى حدٍ كبير على الشارع في المدن الكبرى وقد اصبح حزب توده اداة ضغط بيد السلطات السوفيتية ضد الحكومة الايرانية والمصالح البريطانية، ولعل من ابرز الامثلة على ذلك وقوفه الى جانب المطالب السوفيتية للحصول على امتياز نفطي في شمال إيران، والذي سنأتي على ذكره لاحقاً. فبعد ان رفضت الحكومة الايرانية المطالب السوفيتية، اصبحت شوارع طهران والمدن الايرانية الاخرى ساحة للمظاهرات والاحتجاجات التي قام بها الحزب وفي مدينة طهران قام الجنود والناقلات العسكرية للجيش الأحمر لحماية المظاهرات التي جرت فيهاوقد امر محمد رضا شاه رئيس الحكومة محمد سعيد بتفريق المتظاهرين باستخدام الشرطة وهذا ما تم فعلاً والقي القبض على عدد من زعماء توده، وفي اليوم التالي التقى السفير الروسي ماكسيموف Maximov برئيس الوزراء الايراني وادعى انه قبل يومين من هذه المظاهرة قتل ثلاثة ضباط سوفييت خارج مدينة طهران، وتعتقد الحكومة السوفيتية بأن هذه الحادثة هي انعكاس لسياسة محمد سعيد العدوانية تجاه السوفييت وأمهل السفير السوفيتي محمد سعيد مدة يومين للقبض على القتلة، وفي المقابل طلب رئيس الوزراء الايراني من السفير السوفيتي اجراء تحقيق مشترك حول الموضوع الا أن ماكسيموف رفض هذا الطلب وقد وجهت الحكومة السوفيتية انذاراً الى الحكومة الايرانية تتهمها فيه بأنها خالفت المعاهدة الايرانية- السوفيتية المعقودة في 1921 والتي تعهدت إيران بمقتضاها عدم منح امتيازات للاجانب في شمال إيران، وأن للاتحاد السوفيتي تبعاً لهذا اعادة الامور الى ماكانت عليه قبل هذه المعاهدة، وأن يعد شمال إيران منطقة نفوذ سوفيتية ونتيجة للضغوط السوفيتية والاضطرابات التي قام بها حزب توده اجبر محمد سعيد على الاستقالة في 9 تشرين الأول 1944وحل محله مرتضى قلي بيات .24

لتهدئة حزب توده قام رئيس الوزراء الجديد بادخال اثنين من الموالين للسوفييت الى حكومتهوعندما اندلعت مظاهرة في احدى مناطق اقليم مازندران نظمها حزب توده وشارك فيها حوالي 4000 عامل، احتج القائد السوفيتي في مدينة ساري، مركز اقليم مازندران، على اعتقال مدبري المظاهرة لدى حاكم الاقليم وطالب بعزل عدد من ضباط الشرطة والدرك وفي احتفالات عيد العمال العالمي في1 ايار 1945 استطاع الحزب ان ينزل الى الشوارع 80 الف عامل ولم تقتصر نشاطات حزب توده على المناطق الشمالية فقط، بل امتدت الى المناطق الجنوبية الواقعة تحت النفوذ البريطاني ايضاً ففي 30 ايار1945 نظم اول اضراب كبير لعمال شركة النفط البريطانية الايرانية في كرمنشاه استمر لمدة 6

ايامو في 16 تموز 1945 انفجر اضراب اخر في عبادان، وقدرت الشركة والمتعهدون عدد المضربين بـ100 الف، وصاحب ذلك الاضراب اعمال عنف ادت الى سقوط 17 قتيلاً و 150 جريحاً من مستخدمي شركة النفط البريطانية–الايرانية بين ايرانيين واوربيين، فضلاً عن تراجع انتاج النفط

و من المسائل المهمة التي جرى حولها جدل كبير مسألة الدعم السوفيتي لحزب توده في الانتخابات التي جرت لتشكيل الدورة الرابعة عشرة لمجلس النواب الإيراني فقد اشار محمد رضا شاه في مذكراته الى التدخل البريطاني والسوفيتي في الانتخابات البرلمانية بقوله: "كانت الانتخابات التي جرت في إيران خلال الحرب العالمية الثانية غريبة جداً، ذلك انه خلال الحملات الانتخابية كان السفير البريطاني يقدم الى رئيس الحكومة قائمة تتضمن 80 اسماً في الصباح، وبعد الظهر يأتي السفير الروسي بقائمة تحتوي على مجموعة ثانية من الاسماء، وكان علينا ان نسعى لكي يفوز هؤلاء في الانتخابات".[6]اما الدعم السوفيتي لحزب توده، فهناك اشارات في قسم من المصادر الى قيام السلطات السوفيتية بدعم مرشحي حزب توده فقد اشار القنصل البريطاني في مشهد كلارمونت سكراين C.Skrine الى تدخل القنصل السوفيتي في مشهد والقائد العسكري السوفيتي في تلك المنطقة في الانتخابات لصالح احد مرشحي حزب توده وهو (بارفن كون آباديما يشير مصدر آخر الى دعم السوفييت للدكتور فريدون كشاورز احد ابرز قيادي حزب توده في ميناء بهلوي اما في اذربيجان، فعندما اقدم حاكم اذربيجان (مقدم) على وضع عراقيل في طريق العناصر المؤيدة لحزب تودة لمنعهم من التصويت قامت ناقلات الجيش الاحمر بنقل العمال من مصانعهم الى مراكز الاقتراع . 25

وعلى الرغم من هذه الاجراءات، كانت هناك مبالغة كبيرة في الدعاية البريطانية والأمريكية حول حجم التدخل السوفيتي في الانتخابات الايرانية،فقد فازحزب تودة بـ 8 مقاعد "فقط" في المجلس من أصل 136 مقعداً وكان 7 من نواب توده من المقاطعات الشمالية الواقعة تحت الاحتلال السوفيتي والآخر من مدينة أصفهان وهذه النسبة تعد ضئيلة مقارنة مع الحجم الواسع للدعاية البريطانية والاميركية حول الدعم السوفيتي لحزب توده، ففي 3 كانون الاول 1943 ذكرت وزارة الخارجية البريطانية انه "من المستغرب انه خلافاً للتوقعات والتنبؤات ... [الكاذبة] للامريكيين وشركة النفط البريطانية–الايرانية، فان الروس لم يتدخلوا في المنافسات الانتخابية في مناطق احتلالهم ويؤكد الباحث الايراني يراوند ابراهاميان ان مرشحي حزب توده كانوا مدينين لاعضاء النقابات العمالية والملاكين المواليين للسوفييت في حصولهم على المقاعد في مجلس النواب اكثر من السلطات السوفيتية واخيراً يجب ان نقول انه رغم سير حزب توده على الخط السوفيتي الا ان عدداً من اعضاء الحزب لم يكونوا يتورعون عن توجيه النقد للسياسة السوفيتية في ايران الامر الذي كان يعرضهم لمضايقات السوفييت، فعندما انتقد ارداشس اوانسيان، احد ابرز مؤسسي حزب توده والعضو في مجلس النواب الايراني ، السياسة السوفيتية امام السفير ماكسيموف، لم

تمر سوى ثلاثة ايام حتى القي الجيش الاحمر القبض عليه وعذّب بشده على الرغم من الحصانة التي يتمتع بها بوصفه نائباً في المجلس، وكان ماكسيموف "ينوي ارساله الى الاتحاد السوفيتي حتى يحاكم هناك بتهمة الخيانة

و من جهةاخرى ساعد السوفييت على ظهورعدد كبير من الصحف والجرائد الناطقة باسم حزب توده او اطراف اخرى موالية للسوفييت منها جريدة (مردم– الناس) التي اسسها سراً الدكتور رضا رادمنش في شباط 1940، أي قبل الاحتلال ثم ظهرت علناً. واسس ايرج اسكندري احد مؤسسي حزب .

المجلس، وكان ماكسيموف "ينوي ارساله الى الاتحاد السوفيتي حتى يحاكم هناك بتهمة الخيانة

و من جهةاخرى ساعد السوفييت على ظهورعدد كبير من الصحف والجرائد الناطقة باسم حزب توده او اطراف اخرى موالية للسوفييت منها جريدة (مردم– الناس) التي اسسها سراً الدكتور رضا رادمنش في شباط 1940، أي قبل الاحتلال ثم ظهرت علناً. واسس ايرج اسكندري احد مؤسسي حزب تودة صحيفة باسم (رهبر– المرشد)، اما اللجنة المركزية لاتحاد النقابات العمالية فنشرت جريدة خاصة بها وهي جريدة (سياست)، وفي العام 1944 بلغ عدد المطبوعات في طهران وحدها 103 صحيفة و 29 مجلة ومعظمها شيوعية، ويقوم بالاشراف عليها الملحق الثقافي في السفارة السوفيتية دانييل كمسيروف، وكان المستشارالتجاري السوفيتي المدعو (عليوف) يقوم بتجهيز الورق والمكائن اللازمة.[3] وكانت الاخبار والتقارير الصادرة من وكالة تاس السوفيتية تشغل الحيز الأكبر في الصفحات المخصصة للاخبار في الجرائد الايرانية خلال الحرب لان طبع ونشر الاخبار والتقارير الصادرة من وكالة تاس لم تكن تكلف اصحاب هذه الجرائد اية مبالغ مالية ,26

ومع ما سبق وفر السوفيت الرعاية لحركات التمرد اليسارية في منطقة الاحتلال السوفيتي ضد حكومة طهران. فمنذ 1943 خرجت الاقاليم الشمالية في إيران عن السيادة الايرانية بشكل شبه تام وكانت ميليشيات من حزب توده تسيطر على المدن وعلى طرق المواصلات والشرطة والسجون التي اساءوا فيها معاملة خصومهم السياسيين.وعندما قامت الحكومة الايرانية بارسال قوة لتستعيد سلطاتها اثر تمرد عسكري حدث في إقليم خراسان قامت القوات السوفيتية برد هذه القوات على أعقابها، في حين سمحت للمتمردين اليساريين في الجيش الايراني بالمرور عبر نقاط السيطرة ليساندوا حزب تودة في سبيل القيام بتمرد في اقليم كيلانلم تقتصر الدعاية السوفيتية في إيران على حزب تودة فحسب، بل هناك جهاز دعائي

ضخم استخدمه السوفييت من أجل كسب السكان الى جانب السياسة السوفيتية والمبادئ الشيوعية، فقد بادرت منظمة الدعاية العالمية السوفيتية (فوكس– Vox) الى اقامة عدد من المراكز لها في طهران والمدن الاخرى تحت اسم "جمعية العلاقات الثقافية الإيرانية– السوفيتية وتأسيس عدد من المكتبات وفتح دورات لتعليم اللغة الروسية، وفتح دور السينما في المدن الإيرانية بل ان السوفييت استغلوا المسألة الدينية لهذا الغرض أيضا، فعندما وصل وفد من ملالي اوزبكستان الى طهران في تشرين الثاني 1944، وهم في طريقهم الى مكة المكرمة لاداء فريضة الحج استغل الجهاز الدعائي السوفيتي الفرصة وتحدث عن ذلك باعتباره نموذجاً بارزاً لحرية الأديان في الاتحاد السوفيتي، كما استغلوا موضوع زيارة شيخ الاسلام علي زاده (رئيس هيئة ادارة شؤون المسلمين في ماوراء القفقاس) مدينة طهران في صيف عام 1945 للدعاية لصالحهم 27

و من جانبهم بادر البريطانيون الى اتباع اساليب مماثلة حيث اصبحت إيران ميدان تنافس سياسي واعلامي بين البريطانيين والسوفييت. فقد شجع البريطانيون رئيس الوزراء الأسبق ضياء الدين طباطبائي الذي عاد من منفاه الطويل في فلسطين عقب تنازل رضا شاه ليشكل حزباً سياسياً سمي بحزب الارادة الوطنية (اراده ملي وقد دخل هذا الحزب في منافسة مع حزب تودة والاطراف الاخرى الموالية للسوفييت وفي مقابل النشاط الدعائي السوفيتي كان مكتب العلاقات العامة في السفارة البريطانية، والمجلس الثقافي البريطاني ينظمان حملة دعائية مضادة، كما كان البريطانيون.28

يوجهون عدداً كبيراً من الجرائد اليومية والمجلات المناوءة للسوفييت والشيوعية

و من جهة اخرى قامت الحكومة السوفيتية باستغلال إيران من الناحية الاقتصادية و من خلال فرض امتيازات واتفاقيات مجحفة بحق إيران وممارسة الضغط على الحكومات الايرانية للموافقة على شروطها، فقد تخلف الاتحاد السوفيتي عن دفع ما بذمته من ديون تجارية تعود لايران، كما كانوا يحتكرون الكافيار، ويسخرون مصانع الأحذية في آذربيجان لتلبية احتياجاتهم في وقت كان يلجأ فيه الايرانيون الى البلدان الأجنبية للحصول على الأحذية، ولم يدفعوا الى الحكومة الايرانية نفقات صيانتها للطرق في الشمال او تكاليف صيانة موانئ بحر قزوين

واتخذ الاستغلال السوفيتي لايران جانباً في عقد اتفاقيات ثنائية لم يكن الجانب الايراني راغباً فيها لما انطوت عليه من استغلال وجور، منها اتفاقية الأسلحة في 23 كانون الثاني 1943 وبموجبها كان على معامل الاسلحة الايرانية تصنيع أنواع معينة من الأسلحة والذخائر لصالح القوات السوفيتية، وكان عليها ان تقوم بتمويل عملية بناء وتشغيل هذه المصانع وتأمين المواد الأولية وان تقوم هيئات عسكرية سوفيتية بالاشراف على عملية الانتاجاما اتفاقية "الرز والقطن" في العام 1943 فكانت اتفاقية مجحفة ايضاً ، فبموجبها كانت ايران تصدر الرز الى الاتحاد السوفيتي مقابل حصوله على القطن، وعلى الرغم من

ارسال إيران الرز الى السوفييت الا أن الاخيرين لم يرسلو القطن ابداَ، وقد تضررت إيران من هذه الاتفاقية بما يساوي 300 مليون ريال إيراني وعمد السوفييت ايضاً الى اتباع سياسة اقتصادية كانت أشبه بنهب الأقاليم الشمالية، اذ كانت فروع الشركات التجارية السوفيتية في تلك الأقاليم ترسل موظفيها الى القرى والأرياف لشراء الرز والحبوب وغيرها من المحاصيل وتصديرها الى الاتحاد السوفيتي) و من جهة اخرى قام السوفييت ببيع صادراتهم من السكر والاقمشة في السوق السوداء، وعرقلوا بذلك مساعي الحكومة الايرانية في تسعير البضائع في الاسواق، ولم يدفع السوفييت اية رسوم جمركية الى الحكومة الايرانية مقابل تصدير بضائعهم منذ الغزو البريطاني- السوفيتي في25 آب 1941 لغاية حزيران 1942. وبعد التاريخ الأخير8 اشهر فرض الأتحاد السوفيتي اتفاقيةً جمركية على حكومة إيران حددت فيها قيمة التعرفة الجمركية المفروضة على البضائع السوفيتية باسعار منخفضة وقد وضع الجيش الأحمر اليد على الأراضي الحكومية والأراضي التي تركها أصحابها عند الغزو السوفيتي و انشأ مزارع نموذجية يشرف عليها جنود من السوفييت، ومنعت السلطات السوفيتية الفلاح الايراني من تصدير محاصيله الى مناطق وسط وجنوب إيران التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على المحاصيل التي ينتجها الشمال الايراني،[2]وأدى ذلك الى تفاقم ازمة اقتصادية حادة وتفشي الجوع في معظم النواحي ولاسيما في العاصمة طهران) وقد ارسل بعض الفلاحين في شمال إيران برقيات الى الحكومة الايرانية يشتكون فيها من قيام السلطات السوفيتية بمصادرة سياراتهم المحملة بالمحاصيل بالقوة فاحتجت الحكومة الايرانية على ذلك باعتباره نهباً للفلاح الايراني واضعافاً لاقتصاد الدولة ومخالفة لمبدأ السيادة الايرانية، الا ان السفير السوفيتي في طهران نفى صحة هذه المعلومات واكتفى بالوعد بالقيام بتحقيق حول هذا الموضوع

أدت المعوقات السوفيتية الى كساد الحركة التجارية في شمال إيران نتيجة عدم تشغيل وصيانة العسكريين السوفييت للسكك الحديدية أو تنشيط الحركة التجارية، وحتى خطوط الاتصالات البرقية(التلغراف) الاربعة في مدينة تبريز التي كانت تعمل بكفاءة عالية، اكتفوا بتشغيل خطين منها فقط وأهملوا الخطين الاخرين وفقد التنسيق حتى بين المدنيين السوفييت انفسهم ونظرائهم العسكريين13

و يبدو ان السلطات السوفيتية ادركت المخاطر التي تترتب على سياستهم الاقتصادية في إيران، خاصة بعد، أن تدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا لمساعدة الحكومة الايرانية في حل مشاكلها الاقتصادية واحتمال انعكاس ذلك سلباً على موقف الاتحاد السوفيتي في إيران. وعلى هذا الأساس زار السفير السوفيتي في طهران رئيس الوزراء الايراني علي سهيلي في اذار 1945 وأعلن عن نيّة الحكومة السوفيتية امداد إيران ب 25ألف طن من القمح، وقد رحبت الحكومة الايرانية بالقرار السوفيتي وتوقعت بان تساعدها هذه الكميات من القمح على حل مشكلة الحبوب لغاية موسم الحصاد الجديد .29

النفط والعلاقات الايرانية السوفيتية

كان موضوع الحصول على الامتيازات النفطية في إيران من المواضيع الهامة التي شغلت الشركات و الحكومات البريطانية و الامريكية و السوفيتية، و نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين هذه الاطراف من جهة و الحكومة الايرانية من جهة اخرى، ولاسيما الاتحاد السوفيتي الذي دخلت علاقاته مع إيران في أزمة أصبحت لها تبعات خطيرة على الاوضاع الداخلية الايرانية.

بدأت هذه الأزمة بعد مدة قليلة من انتهاء أعمال مؤتمر طهران(28 تشرين الثاني– 1كانون الاول 1943 ففي اواخر عام 1943 ارسلت شركة شل.the Royal Dutch Shell Oil Co ممثلين عنها الى طهران لاجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية بشأن الحصول على امتياز نفطي في منطقة بلوجستان الواقعة جنوب شرق إيران.[2] ولكن سرعان ما دخلت شركات امريكية في المنافسة مع الشركة

البريطانيـة بتشـجيع مباشـرمن الحكومـة الايرانيـة، لأن الاخيـرة لـم ترغـب فـي اعطـاء البريطـانيين هـذا الامتيازالذي يضمن سيطرتهم على طول الشواطئ الايرانية للخليج العربي،كذلك المحت الحكومة الايرانية الـى الحكومـة الامريكيـة بامكانيـة حصـولها علـى امتيـازات فـي شمال إيران متناسية بـذلك تعهـد الحكومـة الايرانية الى الاتحاد السوفيتي بعدم منح أي امتياز نفطي لاية دولة اجنبية في شمال إيران بموجب البند 13 مـن المعاهـدة– السـوفيتية المعقـودة فـي 1921، فقـد ابلـغ رئـيس الـوزراء الايرانـي محمد سـعيد القـائم بالاعمال في السفارة الامريكية في 19 اذار 1944 بان دعوى السوفييت في ان لهم وحدهم الحق في نفط منطقة شمال إيران تستند إلـى مـاورد فـي امتيـاز خوشتارياة الذي لـم يحظ مطلقاً بموافقة مجلس النـواب الايراني وعليه فانه يعد شمال إيران منطقة مفتوحة لمحاولات تطويرها من قبل الشركات النفطية لاية دولة وحاولت إيران توطيد علاقاتها مـع الولايـات المتحدة ،التـي اثبتت تفوقها علـى الساحة الدولية، لاتخاذها طرفاً ثالثاً تستند اليه ضد نفوذ بريطانيا والاتحاد السوفيتي . وكانت شركة ستاندارد فاكيوم Standard Vacuum Oil Co. قد ارسلت ممثلين عنها الـى الحكومة الايرانية منذ كانون الثاني 1944، وفـي اذار من تلك السنة ابدت شركة سنكلر Sinclair Oil Co. رغبتها في الحصـول علـى امتيـازات نفطيـة فـي ايرانبدأت المفاوضـات سراً بين الحكومـة الايرانيـة والشركات الامريكيـة والبريطانيـة منذ اذار–نيسان عـام 1944 واستمرت حتـى ايلـول 1944، الا ان اخبـار هذه المفاوضـات السرية سربها . قسم مـن السـاسـة الايرانيين المناوئين للغرب وذلك منذ آب 1944 وقامت بعض الصحف الامريكية بنشر هذه الاخبار

ما ان انتشر خبر وجود مفاوضات في إيران حتى سارع حزب تودة الـى ابداء معارضته "التامة" لاعطاء امتيازات نفطية الى دول اجنبية، وأعلن ان بمقدور الشعب الايراني والراسمال الداخلي ان يستثمر الثروات المعدنية الايرانية، واصر الحزب على ان الحكومة الايرانية يجب ان تحصل على موافقة مجلس النـواب قبـل الـدخول فـي ايـة مفاوضـات مـع الشـركات الاجنبيـة[3] وفـي جلسـة 11 آب 1944 لمجلـس النواب الايراني قال الدكتور رضا رادمنش، احد ابرز قياديّي حزب توده والمتحدث باسم كتلة حزبه، بانه يعارض اعطاء الامتيازات الاجنبية ويعتقد بان "الشعب الايراني الذي تمكن لوحده من انشاء خطوط سكته الحديدية سوف يستطيع بمساعدة الرأسمال الداخلي ان يستثمر ثرواته المعدنية ايضاً.30

لم يقف الاتحاد السوفيتي مكتوف الايدي امام هذه التطورات، ففي 27أب 1944 اعلن السفير الايرانـي فـي موسكو (مجيد آهـي) حكومتـه بـان الحكومـة السوفيتية تنـوي ارسـال بعثـة الـى إيران لاجراء المفاوضـات مـع الحكومـة الإيرانية بشأن الحصـول علـى امتياز للنفط في المقاطعات الشمالية من إيران، وفـي 4 ايلـول 1944 ارسـل السفير الايرانـي فـي موسكو مذكرة اخرى اكد فيها كلامـه السابق. وفـي 12 ايلول 1944 اعلن رئيس الوزراء الايراني محمد سعيد ترحيب بلاده بالوفد السوفيتيو في 15 ايلول 1944 وصل الى العاصمة طهران نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفيتي سيرجي كافترادزة

Sergei Kavtaradze على رأس بعثة من الخبراء والفنيين، والتقى برئيس الوزراء محمد سعيد في 16 ايلول 1944، وقد كرر محمد سعيد ترحيبه بالوفد السوفيتي ووعد بتقديم كل مساعدة ممكنة حول هذا الموضوع.[1] وبعد زيارة الى سمنان وعدد من المناطق الشمالية قام كافترادزة بزيارة الى الشاه بحضور السفير السوفيتي ماكسيموف في الأول من تشرين الأول 1944 وذكر ان حكومته تسعى للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في جميع انحاء إيران الشمالية، وطلب من الشاه استخدام مركزه لحث الحكومة الايرانية على الدخول في مفاوضات مع الجانب السوفيتي، ونبّه السفير السوفيتي الشاه ضمناً على ان تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في المستقبل مرهون بالجواب الايراني عن الطلب السوفيتي، فاجاب الشاه بان دراسة الطلب السوفيتي هي من صلاحيات الحكومة الايرانية ويجب ان يوافق المجلس عليها لكن كافترادزة اوضح في لقائه ان دراسة الطلب يجب ان تتم على نحو مختلف تماماً عن العروض التي تقدم من قبل الشركات النفطية الامريكية والبريطانية، وقد اصر كافترادزة على ضرورة حصوله على رد من الحكومة الايرانية في موعد لا يتجاوز 8 تشرين الاول 1944.

و في 2 تشرين الاول 1944 سلم كافترادزة مذكرة رسمية الى الحكومة الايرانية استهلها بانتقاد تلك الحكومة لإقصائها الاتحاد السوفيتي عن المفاوضات التي جرت حول النفط مع الامريكيين والبريطانيين، ثم طلب امتيازاً نفطياً وحدد المنطقة التي يشملها الامتياز وهي اقاليم اذربيجان وكيلان ومازندران واستراباد وخراسان، وان يكون اجل الامتياز 75سنة تخصص خمس سنوات منها للتنقيب والبحث عن النفط.30

وفي 5 تشرين الاول 1944 اعلن كافترادزة في تصريح صحافي انه جاء على رأس وفد سوفيتي لدراسة أوضاع شركة نفط خوريان) والحصول على معلومات حول الحقول النفطية في شمال إيران، وانه قدم عرضاً الى الحكومة الإيرانية لإعطاء امتياز التنقيب واستخراج النفط في المناطق الشمالية إلى الاتحاد السوفيتي

حاول الاتحاد السوفيتي من خلال بعثة كافترادزة وإصراره على مسألة النفط ان يفهم الجانب البريطاني والامريكي بانه يعد المناطق الشمالية من إيران من حصته، وانه سوف لن يسمح لاي طرف كان ان يتدخل فيها وقد عبر القائم بالاعمال في السفارة الامريكية في موسكو جورج كينان G.Kennan عن هذا المعنى عندما ذكر في تقريره المؤرخ في 7 تشرين الثاني 1944 ان "الباعث الأساسي للاجراء السوفيتي في شمال إيران ليس الحاجة الى النفط بحد ذاته بل الخوف من تغلغل قوة اخرى في المنطقة. إن نفط شمال إيران مهم جداً ليس بوصفه شيئاً تحتاجه روسيا بل شيئاً من الخطر السماح لأية جهة أخرى باستغلاله. إن المنطقة تقع قرب مراكز نفط القفقاس المهمة الغنية بالنفط، وان الكرملين يرى ان

امن الاتحاد السوفيتي يتطلب عدم منح موطيء قدم في المنطقة لأية قوة اجنبية، وليس هناك من سبيل لذلك سوى ان يقيم الاتحاد السوفيتي نفسه سياسياً واقتصادياَ هناك.31

و من جهة اخرى بدأت المناقشات في مجلس النواب الايراني حول الطلب السوفيتي. وكما ذكرنا سابقاً فان حزب توده قد عبر عن موقفه الرافض لسياسة منح الامتيازات الاجنبية على لسان المتحدث باسم كتلة الحزب (رضا رادمنش) على اساس ان بامكان الايرانيين انفسهم استثمار ثرواتهم المعدنية. ولكن ما ان وصلت بعثة كافترادزه الى إيران حتى اعلن الحزب انه "لايمكن الاعتراض على منح الامتيازات من حيث المبدأ، إنما الخلاف يكمن في كيفية وشروط اعطائها"، وهذا ما عبرت عنه جريدة (رهبر) الناطقة باسم الحزب عندما ذكرت "نحن نؤكد على ان استثمار ثرواتنا يجب ان يتم على يد الشعب الإيراني وبرأسمال إيراني، لكننا يجب ان ننظر هل أن هذه الفكرة قابلة للتطبيق في ظل الظروف الحالية وهذه الهيئة الحاكمة،... لذلك لا يمكن رفض الامتيازات رفضاً قاطعاً 32

وبعد نقاش طويل اعلن محمد سعيد في اجتماع مجلس النواب بتاريخ 8 تشرين الاول 1944 ان الحكومة الايرانية قررت تأجيل موضوع منح الامتيازات النفطية للاجانب الى ما بعد الحرب نظراً للوضع الاقتصادي العالمي غير المستقر، ووجود القوات الاجنبية في إيران. وأعلن رئيس الوزراء في الوقت نفسه ان قرار حكومته هذا تم اتخاذه في 2 أيلول 1944، أي قبل وصول الوفد السوفيتيوفي اليوم نفسه قام وزير البلاط الايراني (حسين علاء) بابلاغ سفراء بريطانيا والولايات المتحدة في طهران بان القرار الايراني يشمل جميع الدول الاجنبية، وفي 12 تشرين الاول زار محمد سعيد رئيس الوفد السوفيتي واعلمه بالقرار الايراني حول مسألة تأجيل منح الامتيازات النفطية الى الدول الاجنبية .33

وفي الحقيقة ان دخول الاتحاد السوفيتي في المنافسة حول الحصول على امتياز نفطي في إيران، ادخل حكومة محمد سعيد في مأزق حقيقي. فكان محمد سعيد مقتنعاً بان القبول المباشر أو الرفض المباشر للطلب السوفيتي سيؤدي الى نفس النتيجة الكارثية وهي الفقدان النهائي للمنطقة الشمالية.)وقد صرح محمد سعيد للسفير البريطاني في إيران بولارد بانه اعطى هذا الرد "الغامض" على المطلب السوفيتي لان اعطاء جواب "نعم" سيزيد من التغلغل السوفيتي في إيران. واذا كان الجواب "كلا" فان ذلك سيدفعهم الى تشجيع الحركات الانفصالية في كوردستان وأذربيجان ويبدو من المرجح ان محمد سعيد كان سيوافق على اعطاء امتيازات الى الشركات البريطانية والامريكية لولا التدخل السوفيتي. ويتجلى لنا ذلك من المفاوضات التي جرت بين الحكومة الايرانية وممثلي الشركات والتي استمرت لشهور عديدة.34

و مهما يكن فقد وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على القرار الايراني، ففي الأول من تشرين الثاني 1944 صرح سفير الولايات المتحدة في طهران ليلاند موريس Leland.Morris ان حكومته ترى ان القرار الايراني يقع في نطاق حقوقها، واعلنت اذاعة لندن ان الحكومة البريطانية ليس لديها أي اعتراض عليه.

أثار قرار تأجيل منح الامتيازات استياء الحكومة السوفيتية والعناصر الموالية لها التي اعتقدت انه مؤامرة مدبرة وان الحكومة الايرانية لم تكن لتتخذ هذا القرار إلا بعد التفاهم مع البريطانيين الذين ارادوا سد الطريق في وجه حصول السوفييت على امتيازات للنفط في شمال إيران) وقام حزب توده بمظاهرات عنيفة في شوارع طهران وغيرها من المدن الايرانية، وشنت صحافته حملة على الحكومة الايرانية برئاسة محمد سعيد ووصفتها بـ"محفل الفاشية". واتهمت اذاعة موسكو رئيس الوزراء محمد

سعيد بالعمالة للعناصر الرجعية والفاشستية كما اكد الحزب مسألة اهمية شمال إيران للامن السوفيتي وضرورة الاعتراف بشمال إيران بوصفها "منطقة حيوية" للأمن السوفيتي) ونتيجة احتجاجات نواب حزب توده في مجلس النواب واتهامهم محمد سعيد باجراء مفاوضات سرية مع الشركات البريطانية والامريكية، قام محمد سعيد في تشرين الأول 1944 بالقاء كلمة امام المجلس رفض فيها الاتهامات الموجهة اليه وتحدث بأسهاب عن مسألة النفط التي قدمتها من قبل الشركات البريطانية والامريكية وقرار حكومته حول تأجيل النظر في طلباتها. وأكد انه اعلم مراراً الجانب السوفيتي بقرار مجلس الوزراء الايراني المؤرخ في 2 ايلول 1944 حول تأجيل منح الامتيازات الاقتصادية الى الدول الاجنبية لغاية انتهاء الحرب العالمية الثانية

ورداً على تصريحات محمد سعيد عقد كافترادزة مؤتمراً صحافياً في السفارة السوفيتية في طهران بتاريخ 24 تشرين الاول 1944، تحدث فيه بشكل مفصل عن الامتياز الذي كان يطلبه الاتحاد السوفيتي وترحيب الحكومة الايرانية على لسان محمد سعيد، وتحدث عن المزايا والفوائد التي ينطوي عليه الامتياز للشعب الايراني، وفي الأخير هاجم كافترادزة رئيس الوزراء الايراني بسبب تنكره لوعوده وعدّه مسؤولاً عن تخريب العلاقات السوفيتية– الايرانية بسبب موقفه السلبي من الطلب السوفيتي، وختم كلامه بالقول " انني اعلن وبكل صراحة ووضوح بان الأوساط السوفيتية فسرت القرار الايراني بمثابة عمل عدائي وانه تسبب في تكدير العلاقات بين الدولتين.35

وفي 30 تشرين الأول 1944 وفي مؤتمر صحافي عبر رئيس الوزراء الايراني فيه عن اسفه لموقف المندوب السوفيتي،وحاول محمد سعيد في حديثه تسويغ موقف حكومته للجانب السوفيتي باسباب تعود الى وجود القوات الأجنبية على الأراضي الايرانية والذي سيولد اعتقاداً لدى الرأي العام الايراني بان الامتيازات الخاصة باستخراج النفط قد منحت تحت تأثير ضغط خارجي،وان كل الممثليات الايرانية في الخارج نصحت حكومتها بتأجيل النظر في موضوع منح أية امتيازات الى ما عد انتهاء الحرب واسباب اخرى تتعلق بعدم وضوح الموقف الاقتصادي في العالم وغيرها من الأسباب

لم تخفف هذه التصريحات من حدة التوتر بين الدولتين، فقد وجهت الحكومة السوفيتية انذاراً الى الحكومة الايرانية تتهمها فيه بانها خرقت المعاهدة الايرانية– السوفيتية المعقودة في 1921، والتي تعهدت إيران بمقتضاها بعدم منح امتيازات للاجانب في شمال إيران، وهدد الانذار الحكومة الايرانية بارسال قوات سوفيتية الى شمال إيران وفقاً للبند السادس من المعاهدة المذكورة) وقامت الحكومة السوفيتية بقطع جميع صلاتها مع المسؤولين في الحكومة الايرانية وبقي السفير الايراني في موسكو مجيد آهي، الذي كان

موجوداً آنذاك في طهران، الرابط الوحيد بين الدولتين) وشهدت شوارع طهران مظاهرات عنيفة تحت حماية الجنود الروس، امام هذه التطورات اضطر محمد سعيد الى تقديم استقالته في 9 تشرين الثاني 1944 وتشكلت حكومة جديدة برئاسة مرتضى قلي بيات في 26 من الشهر نفسه .

و رغم استقالة محمد سعيد ظل كافترادزة في إيران يحرض الأطراف الموالية للسوفييت ضد الحكومة الايرانية, من خلال تصريحاته الصحافية التي كانت تنشر على صفحات جرائد توده املاً منه في اجبار الحكومة الايرانية الجديدة على التراجع عن القرار الذي اتخذته الحكومة السابقة 36

حاولت بريطانيا والولايات المتحدة التدخل للحد من الضغوطات السوفيتية على الحكومة الايرانية، ففي 22 تشرين الثاني 1944 سلم السفير البريطاني في موسكو ارشيبالد كلارك كير A.Klark Kerr مذكرة إلى وزارة الخارجية السوفيتية ذكر فيها ان بريطانيا تدعم القرار الايراني الخاص بتأجيل المفاوضات النفطية، وانها تعترف بالحق الكامل لايران في قبول ورفض اية امتيازات على اراضيها لانها دولة مستقلة ذات سيادة، وان السوفييت خرقوا اعلان طهران، الموقع في الاول من كانون الاول 1943 بين الزعماء الثلاث تشرشل وستالين وروزفلت، باساليبهم التي استخدموها في الحصول على الامتيازات النفطيةوقدمت الحكومة الامريكية مذكرة رسمية الى الحكومة السوفيتية عن طريق سفيرها في موسكو افريل هاريمان A. Harriman أكدت فيها احترامها للقرار الايراني وعبرت عن قلقها من السياسة التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي في سبيل الحصول على الامتيازات النفطية، والتي تعد خرقاً لاعلان طهران الموقع بين زعماء الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة

و على الرغم من استمرار الضغوط السوفيتية، اعلن رئيس الوزراء الايراني الجديد مرتضى قلي بيات استمراره على السياسة النفطية التي اقرتها الحكومة الايرانية السابقة في 2 ايلول 1944وقام مجلس النواب الايراني بقطع جميع آمال السوفييت وذلك في جلسته المنعقدة في 2 كانون الأول 1944، فخلال هذه الجلسة القى النائب المعروف الدكتور محمد مصدق خطاباً طويلاً امام المجلس اشار فيه الى أهمية النفط في الاقتصاد الايراني والدور السلبي الذي لعبته الامتيازات النفطية في تاريخ إيران، وعارض بشدة مسألة تأجيل منح الامتيازات الى ما بعد الحرب وقال بان الذين اقروا هذا القانون انما يحاولون ان يخدموا اطرافاً معينة ويقوموا باقصاء اطراف اخرى، واضاف انه يعارض اعطاء الامتيازات النفطية الى أي طرف كان، وتستطيع الحكومة الايرانية ان تبيع النفط الى من يطلبه بعقد اتفاقيات منفردة مع هذه الدول، واستخدام الاموال التي ستحصل عليها لاستثمار حقولها النفطية من دون الحاجة الى اعطاء اية امتيازات لهذه الدول وقد اطلق مصدق على طرحه هذا اسم سياسة (التوازن السلبي– سياست موازنه منفي)، والقصد منها هو ان لا يمنح أي امتياز جديد لأية دولة للحد من النفوذ السياسي الأجنبي في إيران. وذكر مصدق ان إيران قد دفعت ثمناً باهضاً بسبب سياستها القائمة على (التوازن الايجابي– موازنه مثبت). فاذا تمكنت بريطانيا من الحصول على امتياز جديد تضطر إيران الى منح امتياز مشابه الى الاتحاد السوفيتي للحد من ضغوطه وتدخلاته في الشؤون الداخلية لإيران وإيجاد توازن بين القوى المتنافسة فيها ثم

قدم الدكتور مصدق مشروع قانون تنص الفقرة الأولى منه على انه لا يجوز لرئيس الوزراء أو الوزير او وكيل الوزارة اتخاذ أي قرار رسمي او الدخول في مناقشات رسمية ذات طابع قانوني او توقيع أي اتفاق باعطاء امتيازات نفطية مع ممثلين رسميين او غير رسميين للحكومات او الشركات الأجنبية. اما الفقرة الثانية فقد نصت على إعطاء الصلاحيات لرئيس الوزراء والوزراء للدخول في مفاوضات حول بيع النفط، والطريقة التي تستخرج الحكومة الايرانية بموجبها النفط او تدير اموره بشرط ابلاغ مجلس النواب بتفاصيل المفاوضات. اما الفقرة الثالثة فقد حددت عقوبة لأي شخص أو أشخاص ممن لا يلتزمون بالاحكام الواردة في الفقرة واحد بالسجن لمدة 3- 8 سنوات مع طردهم نهائياً من جميع الوظائف الحكومية. اما المادة الاخيرة فقد سمحت للمحكمة العليا الايرانية بمحاكمة من ينقض هذه المقررات بموجب القانون من دون الرجوع الى مجلس النواب او الحصول على الموافقة منه .37

يقول حسين مكي، احد المقربين من مصدق ان البريطانيين كانوا وراء اصدار مجلس النواب لهذا القرار، فقد كان "أكثر النواب فيه من الموالين للانكليز واعد هؤلاء خلال عدة جلسات سرية لائحة أرادوا تقديمها إلى المجلس. ولكي تحصل اللائحة على موافقة الشارع الايراني اختاروا الدكتور محمد مصدق لتقديمها وقاموا بايصال اللائحة الى مصدق عن طريق ضياء الملك فرمند نائب همدان والصديق الحميم لمصدق"[4] وقد اعترف مصدق خلال كلمته امام المجلس في يوم 2 كانون الاول 1944 بانه حصل على اللائحة قبل يومين من نائب لايستطيع ذكر اسمه.[1] وقد اصر مصدق على ان يتم التصويت على اللائحة خلال تلك الجلسة، وبعد مناقشة قصيرة صادق المجلس عليها ولم يعترض عليها سوى نواب من كتلة حزب توده.38

كانت سياسة التوازن السلبي بديلاً ستراتيجياً لدبلوماسية القوة الثالثة التي تعودت عليها الحكومات الايرانية منذ نهاية العهد القاجاري، والتي حولت إيران الى ساحة للتنافس بين الأطراف المتعددة، وبموجب السياسة الجديدة ستحرم جميع هذه الأطراف من الحصول على امتيازات لهم في إيران والتي ستمهد الطريق الى إنهاء نفوذهم السياسي في هذه الدولةفاجأ القرار الإيراني كافترادزة الذي عقد مؤتمراً صحافياً في السفارة السوفيتية في طهران بتاريخ 9 كانون الأول 1944 عبر فيه عن استيائه من قرار مجلس النواب الإيراني وذكر ان قرار منع المباحثات حول النفط جاء نتيجة ضغط اعداء الصداقة الإيرانية- السوفيتية أمثال محمد سعيد وطباطبائي وغيرهم، و يتضح من كلامه انه كان يقصد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وختم كلامه بضرورة ان يعيد المجلس النظر في قراره "الذي يحمل جوانب عدائية للاتحاد السوفيتي". وفي نفس اليوم رجع كافترادزة الى بلاده 39

.

شجع القانون الإيراني الجديد أعضاء حزب توده في المجلس الإيراني على اقتراح اتخاذ قرار يقضي على المصالح النفطية البريطانية في إيران، فقدم نائب مدينة قوجان (غلام حسين رحيميان) في 3 كانون الأول 1944 لائحة إلى مجلس النواب ذكر فيها وجوب الغاء امتياز شركة النفط البريطانية– الإيرانية). ثم طلب من الدكتور مصدق التوقيع على اللائحة، الا ان الاخير رفض الاقتراح وقال بان "للاتفاقية الايرانية– البريطانية اساساً دولياً لذلك يجب ان يوافق الطرفان على الغائها" وقد رفض مجلس النواب مقترح حزب توده بعد ان لم يصوت لصالحه الا نواب ذلك الحزبوقد انتقدت الصحف السوفيتية حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة من خلال هجماتها على كل من محمد سعيد، رغم مرور اكثر من شهر على استقالته، والسيد ضياء الدين طباطبائي. فقد كتبت نشرة (الحرب والطبقة العاملة– The War and Working Class) في 15 كانون الاول 1944 ما نصه "ان الشعب الايراني ادرك أكثر من أي وقت آخر، ان محمد سعيد والسيد ضياء يسعيان للوقوف ضد تطور علاقات الصداقة بين إيران والاتحاد السوفيتي، ويريدون جر إيران الى ذلك الطريق القديم والخطير الذي سار عليه رضا شاه

وبنفس اللهجة شنت صحف حزب توده هجوماً عنيفاً على مصدق ولائحته وعدّته عميلاً للمصالح الامريكية والبريطانية، وأضطر مصدق إلى إن يلقى خطاباً في المجلس في 19 كانون الأول 1941 ذكر فيه ان هدفه من تقديم اللائحة لم يكن معارضة السوفييت، بل لدوافع وطنية لان إيران بحاجة الى النفط ومن غير المنطقي منحه للدول الأجنبية لاستغلاله وفق شروط مجحفة، وأنكر قيامه بتقديم اية خدمات لشركة النفط البريطانية– الإيرانية.40

تغيرت سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه إيران بعد انتهاء المفاوضات بين الطرفين وازدادت التدخلات السوفيتية في شؤون إيران الداخلية ولاسيما في اقليمي اذربيجان وكوردستان، واستمرت الصحافة في الاتحاد السوفيتي والأطراف الموالية في إيران بهجماتها على النظام السياسي القائم في إيران وقد حاول مصدق شرح الموقف الايراني للجانب السوفيتي عندما بعث برسالة مطولة الى السفير السوفيتي في طهران ماكسيموف، ومن خلال هذه الرسالة تتبين لنا حقائق خفية، ومنها ان مصدقاً قد احاط الوفد السوفيتي علماً بشأن لائحته واستفسر عن رأيهم حول هذا الموضوع قبل ان يقدمها الى المجلس، وانهم عبروا عن رأيهم بأنهم "فقط يريدون النفط، اما كيفية الحصول عليه فلا يهمهم " ويؤكد مصدق في رسالته ان الفقرة الأولى من اللائحة وضعت لمنع البريطانيين والأمريكيين من الحصول على الامتيازات النفطية، اما الفقرة الثانية فوضعها ليتمكن الاتحاد السوفيتي من شراء نفط إيران، واشار مصدق الى ان هدفه من تقديم هذه اللائحة كان انهاء نفوذ بريطانيا والولايات المتحدة في إيران وليس الاتحاد السوفيتي

تعد هذه الرسالة من المواضيع المثيرة للجدل، ففي الوقت الذي يرى فيه مصدق مشروعه موجهاً ضد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفي صالح السوفييت، يعارض التوقيع على مقترح قدمه حزب توده لالغاء امتياز النفط البريطاني، حسبما أشرنا, وفي رأينا ان مصدق امتنع عن التوقيع على المقترح

لصعوبة الوقوف بوجه الدولتين بريطانيا والاتحاد السوفيتي في وقت واحد، ولاسيما ان البريطانيين كان لهم جذور ممتدة في مراكز صنع القرار الايراني.41

على أية حال شكلت أزمة النفط انعطافاً خطيراً في سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه إيران، كما سنلاحظ في الفصل القادم. ومن جهة اخرى أدت هذه الأزمة الى إيجاد شرخ واسع في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وحليفتيه بريطانيا والولايات المتحدة، وقد عبر القنصل البريطاني في مشهد كلارمونت سكراين عن هذه الحالة بأحسن التعبير عندما أكد في مذكرته قائلاً: "لقد اقتنعت في مشهد خلال السنوات الثلاث الأولى من الاحتلال بان صداقتهم (أي السوفييت) كانت أكثر من مجرد دبلوماسية وعلى اية حال لم يكن هناك، لحين مجيء بعثة كافترادزة أي سبب، بل تحامل شديد، للافتراض بان بواعث الحكومة الروسية في توقيع اتفاقية كانون الثاني 1942 غير شريفة ... انا اعتقد ... ان الذي غير الروس في إيران من حلفاء حرب ساخنة الى خصوم حرب باردة هو التدخل الأمريكي القوي والبعثات المالية والعسكرية وبعثة الجند رمة، وكذلك الميل الأمريكي الواضح للسيطرة على أسواق إيران وفوق كل هذا جهود شركة سوني فاكيوم وشركة شل للحصول على حقوق نفطية في إيران42

الاتحاد السوفيتي والمسألة الإيرانية في مؤتمرات الحلفاء 1943 – 1945

بعد ان تحولت إيران إلى قاعدة ثابتة للحلفاء في الشرق الأوسط، بدأت الدول الثلاث، بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، تسعى للحصول على تأكيدات من بعضها البعض بخصوص احترام سيادة إيران واستقلالها، الأمر الذي ظهر بشكل واضح في المؤتمرات التي عقدوها فيما بينهم في إثناء الحرب العالمية وبعدها مباشرة

ففي 19 تشرين الاول 1943 عقد في موسكو مؤتمر دولي على مستوى وزراء خارجية الدول الثلاث، مولوتوف عن الاتحاد السوفيتي، وانتوني ايدن من بريطانيا وكورديل هول عن الولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من المساعدين والمستشارين الذين رافقوا وزراء الخارجية إلى المؤتمر، وقد استمر المؤتمر لغاية 30 من الشهر نفسه بحثت فيها الإطراف الحليفة المشاكل العالقة فيما بينها والمسائل التي تقتضي البت فيها.43

وفيما يتعلق بإيران، تقدمت بريطانيا باقتراح ادراج بند في جدول اعمال المؤتمر بشأن وجوب انتهاج دول الحلفاء سياسية موحدة تجاه إيران تتفق مع الالتزامات التي قطعتها هذه الدول على نفسها تجاه الحكومة الإيرانية، تشير إلى ما اعلنه الحلفاء من أنهم يضمنون سلامة ووحدة الأراضي الإيرانية واستقلالها السياسي مقابل تعهد إيران بالسماح لهذه الدول بالاحتفاظ بقوات مسلحة لها في الأراضي الإيرانية، وتضمن الاقتراح ايضاً تبني الحلفاء، بعد ان يضعوا نصب أعينهم التزام إيران بقضية الأمم المتحد وإعلان الحرب على المانيا، بياناً يتضمن التزام الحكومة البريطانية والأمريكية والسوفيتية بحماية شعب إيران من أخطار الفاقة والحرمان والمصاعب التي سيواجهها بسبب الحرب[1] الحالية(ولم تكتف بريطانيا بذلك فقد تقدمت بثلاثة مقترحات أخرى، الاول يدعو إلى إصدار إعلان من الحلفاء يتعهدون فيه بمساعدة الإيرانيين على تجاوز الآثار التي تركتها الحرب على اقتصادهم. فيما يدعو الاقتراح الثاني إلى إصدار تعهد بمقتضى المعاهدة البريطانية – السوفيتية المعقودة مع إيران عام 1942 باحترام استقلال إيران وسحب القوات الحليفة من الأراضي الإيرانية في غضون ستة اشهر فقط من انتهاء الحرب. إما المقترح الثالث فتتعهد بموجبه الدول الثلاث بدفع ما بذمتها لإيران من مبالغ لقاء استخدامها خطوط السكك الحديد الإيرانية خلال الحرب. وقد عكست هذه الاقتراحات رغبة 44

البريطانيين في تطمين وتأكيد حسن نواياهم واحترام تعهداتهم السابقة وبالتالي حمل موسكو على ابداء قسط مماثل من الاحترام بما ينسجم ومعاهدة 1942 الثلاثية

وفي 24 تشرين الاول 1943 طرح القضية مرة أخرى خلال المؤتمر من قبل وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن، وقد اقترح وزير الخارجية الأمريكي كورديل هول على ايدن توسيع المقترح البريطاني ليشمل وعدا بتقديم الدعم إلى البعثات الاستشارية الأمريكية والوكالات أو الهيئات المحلية التي تعمل على تحسين أوضاع إيران . وقدم الوفد الأمريكي دعمه الكامل للمقترحات البريطانية، إلا ان وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف أبدى عدم رغبته في مناقشة هذا الموضوع بحجة ان معاهدة التحالف الثلاثية أعطت لإيران الحق بالمشاركة في أية مناقشات تجري بشأنها، وان السفير الإيراني في موسكو (مجيد آهي) قد صرح للمسؤولين السوفييت حول حرص بلاده في الحصول على حقها في الاشتراك في

المؤتمر[1]. لكن نتيجة لإصرار الطرفين البريطاني والأمريكي تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية تتولى دراسة الموضوع، وقد مثل الجانب السوفيتي في اللجنة سيرجي كافترادزة (نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية) والسفير السوفيتي في إيران اندرية سميرنوف، ومثل الجانب البريطاني في اللجنة مستشار المفوضية البريطانية في طهران ادريان هولمان A. Hollman والمستشار المالي للمفوضية وليم اليف W. Aleif، وعن الجانب الأمريكي مساعد رئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية جورج آلن G. Allen، السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في طهران جان جرنكان(.

عقدت اللجنة الفرعية أول اجتماع لها في 26 تشرين الاول 1943 ناقشت خلاله المقترحات البريطانية والتعديلات التي تقدمت بها الولايات المتحدة بصدد إعلان عن المؤتمر حول إيران. وفي 27 و 30 تشرين الاول 1943 عقدت اللجنة الفرعية اجتماعين آخرين. ولم تفلح هذه الاجتماعات في التوصل إلى اي اتفاق حول إصدار بيان يتعلق بإيران، بسبب معارضة الجانب السوفيتي الذي ادعى ان البيان المذكور لن يكون سوى تكرار لما سبق ان جاء في معاهدة التحالف الثلاثي، وان الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني مقتنعان بنوايا الحكومات الثلاثة. وفي الأخير اتفقت الإطراف الثلاثة على 45

ان تناقش المسألة الإيرانية في المؤتمر القادم لرؤساء حكومات دولهم المزمع عقده في طهران

عقد مؤتمر طهران خلال المدة من 28 تشرين الثاني الى 1 كانون الاول 1943 بحضور ستالين عن الاتحاد السوفيتي وتشرشل عن بريطانيا وروزفلت عن الولايات المتحدة فضلاً عن وزراء خارجية الدول الثلاث ودبلوماسييها في طهران وعدد من الخبراء العسكريين، وقد عقدت الاجتماعات في مبنى السفارة السوفيتية في طهران بناءاً على طلب ستالين وذلك لاعتبارات أمنية[2]. وقد تركزت المناقشات اساساً على فتح الجبهة الثانية في غرب أوروبا ضد دول المحور ورسم الخطوط الأساسية للسياسة الدولية بعد انتهاء الحرب(كان انعقاد مؤتمر طهران ووجود الاطراف الثلاثة الكبار – The Big Three في طهران فرصه استغلها المسؤولون الإيرانيون للحصول على مزيد من الضمانات من الدول الثلاث، ولاسيما بشأن المسائل التي كانت تقلق الحكومة الإيرانية وعلى رأسها مسألة انسحاب القوات الأجنبية من إيران، والتدخلات السافرة لهذه الإطراف في الشؤون الداخلية لإيران[3]. فعندما زار السفير الأمريكي في طهران وزارة الخارجية الإيرانية في 29 تشرين الثاني 1943، قدم رئيس الوزراء الإيراني علي سهيلي طلباً يدعو فيه المؤتمرين إلى ضرورة إصدار بيان مشترك حول إيران يتضمن اعترافهم بالمساعدات الإيرانية للحلفاء

على مواصلة الحرب، وإعادة تأكيد الالتزامات التي تضمنتها المعاهدة الثلاثية بخصوص استقلال إيران ووحدة أراضيها، ودراسة احتياجات إيران الاقتصادية عندما تجري المفاوضات الخاصة بمعاهدة السلام.46

و من جهة أخرى التقى محمد رضا شاه بشكل منفرد مع رؤساء الدول المشاركة في المؤتمر، اما ستالين فانه ذهب شخصياً للقاء محمد رضا شاه في (قصر مرمر) وذلك في 30 تشرني الثاني 1943، وما فاجأ الشاه أكثر موافقة ستالين فوراً على تزويد إيران بعدد من دبابات (T34) والطائرات الحديثة[1]. ولكن محمد رضا شاه اضطر إلى رفض العرض السوفيتي لان ستالين اشترط بالمقابل موافقة إيران على بقاء تلك الدبابات في قاعدة خاصة في (غاسقين) الواقعة غرب طهران والطائرات في قاعدة (ماساد) في إقليم خراسان، وأن تبقى تحت تصرف القيادة العليا السوفيتية لحين انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإرسال خبراء عسكريين من الاتحاد السوفيتي إلى إيرانو في الاول من كانون الاول 1943 قدمت الحكومة الإيرانية مذكرة إلى الدول الثلاث المجتمعة في مؤتمر طهران طلبت فيها ان يأخذ الحلفاء بنظر الاعتبار الصعوبات والدمار الذين أصابا إيران خلال الحرب، وأنها تتوقع مقابل قيامها بالتعاون مع الحلفاء خلال فترة الحرب وإعلانها الحرب على المانيا، ان يبذل الحلفاء جهداً خاصاً من شأنه إناطة مهمة الحفاظ على الأمن الإيراني بالقوات الإيرانية وحدها. وتأمل إيران ان يدعم الحلفاء وعودهم التحريرية والشفوية بشأن وحدة الأراضي الإيرانية واستقلالها من خلال المساعدة المعنوية والمادية لها في كل المجالات السياسية والاقتصادية. واخيراً تتوقع الحكومة الإيرانية من قادة الدول العظمى الثلاث إصدار بيان "يتضمن التأكيد على النية الحسنة تجاه إيران. التي سبق وان أشاروا إليها في أكثر من مناسبة تحريرياً وشفويا

ونتيجة لمساعي المسؤولين الإيرانيين أصدر المؤتمرون في ختام المؤتمر بياناً مشتركاً بصدد إيران عرف بـ (إعلان طهران–Tehran Declaration) في الاول من كانون الاول 1943، وقعه الأقطاب الثلاثة روزفلت و تشرشل وستالين عن حكوماتهم، ووقع نسخة منه نيابة عن الحكومة الإيرانية وزير خارجيتها (محمد سعيد مراغي) دليلاً على قبول بلاده للبيان .47

تضمن البيان الذي لم يختلف كثيراً عن المذكرة الإيرانية التي قدمتها إلى المؤتمر في نفس اليوم، أي 1 كانون الاول 1943، اعتراف القوى المتحالفة الثلاث بالدور الذي لعبته إيران بمساعدتها في مواصلة الحرب، ولاسيما التسهيلات التي قدمتها بخصوص نقل الإمدادات عبر الأراضي الإيرانية إلى الاتحاد السوفيتي،وان الحلفاء يتفهمون المصاعب الاقتصادية التي واجهتها إيران ويوافقون على استمرار تقديم المعونة الاقتصادية الممكنة إلى الحكومة الإيرانية قدر المستطاع. وفيما يتعلق بما بعد الحرب اتفق الحلفاء مع إيران على ان أية مشاكل تواجه إيران حينذاك، ستلقى كل العناية والاهتمام، كما هي حال المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الأعضاء الآخرون في الأمم المتحدة، وبان الدول الثلاث متفقة بشأن

ضرورة الحفاظ على استقلال إيران وسيادتها ووحدة أراضيها ويؤكدون في الوقت نفسه دور إيران وضرورة اشتراكها في توطيد وصيانة الأمن والسلم العالمي، انطلاقاً من المبادئ التي وقعت عليها تلك الدول في ميثاق الأطلنطيو من الجدير بالذكر ان الوفد السوفيتي كان قد عبر عن استعداده لتلبية الطلب الخاص بإصدار مثل هذا الإعلان وذلك في 30 تشرين الثاني 1943، ولكن في اليوم التالي طلب الجنرال هورلي Hurley من الرئيس روزفلت التدخل شخصياً في التشاور مع ستالين بشأن هذا الموضوع[1]، وخلال لقاءه بالرئيس الأمريكي التمس الشاه مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ضمانات من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا حول استقلال إيران ووحدة أراضيها[2]. ومما له دلالته على الدور الرئيسي للأمريكيين في إصدار الإعلان، ان هذه الوثيقة أعدتها المفوضية الأمريكية في طهران بمساعدة من الجنرال هورلي48

كان لمؤتمر طهران أهمية كبيرة للجانب الإيراني، لأنه جعل للولايات المتحدة موطئ قدم في إيران، وكان ذلك ما تسعى إليه الحكومة الإيرانية منذ بداية الغزو البريطاني – السوفيتي لأراضيها، لأنها كانت ترى في الولايات المتحدة قوة ثالثة قادرة على تحديد النفوذ السوفيتي والبريطاني في إيران ولهذا، ورغم ان الإعلان لم يشر إلى جلاء القوات الأجنبية عن الأراضي الإيرانية، رحب الشاه بالإعلان باعتباره "منح إيران كل ما تصبو إليه وترجو وان منطوق الإعلان تحول إلى ورقة رابحة بأيدي الحكومة الإيرانية التي حاولت استغلاله مراراً في سياستها تجاه الحلفاء ولاسيما الاتحاد السوفيتي. فقد شجع إعلان طهران الحكومة الإيرانية على ان توضح على لسان وزير خارجيتها رغبتها في ان لا يتأخر جلاء القوات السوفيتية والبريطانية عن إيران إلى ما بعد الحرب على أساس ان الظروف قد تغيرت منذ عقد المعاهدة الثلاثية في 29 كانون الثاني 1942، وانتفى ما يسوغ بقاء هذه القوات، فقد ازيل الوكلاء الالمان من البلاد وان إيران قد أعلنت الحرب على المحور واشتركت في إعلان الأمم المتحدة

إن المستجدات في العلاقات بين الدول الحليفة وتطور الإحداث على الساحة الإيرانية، ولاسيما بعد ظهور أزمة النفط بين إيران والاتحاد السوفيتي، والتي تحدثنا عنها سابقاً، وتفاقم الحالة السياسية في إيران، دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى توحيد جهودها بشأن المسألة الإيرانية، والوقوف بوجه السياسة السوفيتية. ففي الاول من شباط 1945 أكد كل من وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن ووزير الخارجية الأمريكي الجديد ادوار ستيتينيوس E.Stettinius في مالطا، وهما في طريقهما إلى يالطا Yalta لحضور المؤتمر المزمع عقده هناك، ضرورة دفع الحكومة السوفيتية إلى احترام قرار الحكومة الإيرانية بشأن تأجيل مناقشات منح الامتيازات النفطية إلى ما بعد انتهاء الحرب والانسحاب التدريجي

وبنسب متساوية للقوات الأجنبية، بما في ذلك القوات السوفيتية، ولاسيما بعد ان فقد الممر الفارسي أهميته بوصفه طريق إمدادات إلى الاتحاد السوفيتي، بعد توفر طرق أسهل واقصر لنقل تلك الإمدادات.

انعقد مؤتمر يالطا في 4 – 11 شباط 1945 وحضره رؤساء الدول الحليفة الثلاثة، فضلاً عن وزراء خارجيتهم، وقد خصصت معظم الجلسات لمناقشة مسألة تسويات ما بعد الحرب ولاسيما مسألة تقسيم المانيا ومسألة التعويضات وتشكيل منظمة دولية تتكفل بالحفاظ على السلام العالمي بعد الحرب[1].

إما بشأن إيران، فقد نوقشت مسألتها خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث، وقد أشار فيه ايدن إلى إعلان طهران ووعود الدول الحليفة بخصوص إيران وضرورة الالتزام بوعودهم، وأشار ايضاً إلى ألازمة النفطية بين إيران والاتحاد السوفيتي وأضاف ان بريطانيا ليس لها أي اعتراض على المباحثات بين إيران والاتحاد السوفيتي بخصوص امتياز النفط بشرط ان تكون للجانب الإيراني رغبة كاملة في أجراء تلك المباحثات، إلا أنها تفضل ان تمتنع الإطراف الحليفة عن ممارسة أية ضغوط على الحكومة الإيرانية حول مسالة النفط طالما لم تسحب قواتها من إيران. وفي الأخير اقترح ايدن قيام الحلفاء بسحب قواتهم من إيران قبل الموعد المحدد طالما لم تبق أية حاجة لها في إيران، وقد أيد وزير الخارجية الأمريكي ستيتينيوس الاقتراحات البريطانية[

إما مولوتوف، فقد فصل موضوع أزمة النفط بين إيران والاتحاد السوفيتي عن مسألة انسحاب القوات الأجنبية من إيران، وعاتب الحكومة الإيرانية على موقفها السلبي تجاه المطلب السوفيتي. إما بشأن انسحاب القوات فقد ذكر مولوتوف ان الحكومة السوفيتية لم تتطرق إليها حتى ذلك اليوم، لان الموضوع سبق ان حسم في معاهدة التحالف الثلاثية، وإذا كان هناك أمر يستدعي أجراء تعديل على تلك المعاهدة فينبغي عندئذ القيام بدراسته، وهذا الأمر يستغرق بالتأكيد بعض الوقتو هكذا انتهى مؤتمر يالطا دون ان يتوصل المجتمعون إلى اتفاق بشأن إيران، ورغم المحاولات الأمريكية والبريطانية فان مولوتوف رفض أدراج مسالة إيران في البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر في 11 شباط 1945 وذكر أنه يفضل " ترك القضية الى ان تحل تلقائياً"وفي الأخير تم الاتفاق على متابعة القضية من خلال القنوات الدبلوماسية[.

و في 8 آيار 1945 أعلنت المانيا استسلامها، فانتهت بذلك العمليات الحربية في القارة الأوروبية واقتضت هذه التطورات الكبيرة عقد مؤتمر أخر من جانب الدول الحليفة لتقريب وجهات النظر بينهم بشأن مستقبل العالم والخطوات التي يجب اتباعها لضمان نجاح الخطط التي رسمتها تلك الدول لمرحلة ما بعد الحرب، اما إيران فبادرت من جهتها الى إصدار بيان 19 آيار 1945 هنأت فيه دول الحلفاء على انتصارهم على المانيا النازية، وعبرت عن رغبتها في انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الإيرانية بعد انتفاء الحاجة لوجود تلك القوات اثر انتهاء الحرب في القارة الأوروبية.48

.

وفي إثناء مؤتمر بوتسدام Potsdam الذي انعقد في 17 تموز – 2 آب 1945، تطرقت القوى الكبرى الثلاث إلى مسألة إيران، التي كانت قد علقت آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر باعتباره "بداية خير لدولة إيران. ففي جلسة يوم 21 تموز 1946 بين وزير الخارجية البريطاني ايدن كان قد اقترح على السوفييت ان يكون انسحاب قوات الحلفاء من إيران بشكل متزامن وعلى مراحل قبل حلول الموعد النهائي الذي حددته المعاهدة الثلاثية لعام 1942، ونظراً لرفض الجانب السوفيتي، فان بريطانيا تقترح ألان جدولة الانسحاب بحيث تبدأ مرحلته الأولى بانسحاب القوات البريطانية والسوفيتية من طهران بأسرع وقت، وان تنسحب القوات البريطانية والسوفيتية في المرحلة التالية من جميع أنحاء إيران مع الاحتفاظ بقوات بريطانية في عبادان ومنطقة الحقول النفطية الجنوبية، وبقوات سوفيتية في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد، ثم المرحلة الأخيرة وفيها تنسحب القوات البريطانية والسوفيتية من إيران نهائياً49

عارض ستالين المقترح على أساس ان المدة المحددة لوجود قوات الحلفاء في إيران لم تنته بعد(ويظهر تماطل ستالين في أبداء قرار صريح بشأن إيران عندما أكد ان القوات ستنسحب من طهرانمهما كانت الظروف أو طالت المدة ، الأمر الذي دفع تشرشل إلى ان يقترح في 23 تموز 1945 انسحاباً فورياً للقوات من طهران، ثم مناقشة انسحابها من كل إيران في مؤتمر وزراء الخارجية الذي سينعقد في لندن خلال شهر ايلول القادم. إما موقف الولايات المتحدة فقد بين الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان – H.S.Truman(ن القوات الأمريكية مستعدة للانسحاب من إيران منذ وقت طويل لاستخدامها في العمليات العسكرية المستمرة ضد اليابان .50

و هكذا انتهت اعمال مؤتمر بوتسدام دون التوصل إلى حسم للمسألة الإيرانية، و اقتصرت على إشارة في البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر في 1 آب 1945 إلى الانسحاب الفوري لقوات الحلفاء من طهران، على ان يتولى وزراء خارجية الدول الحليفة مناقشة مسألة سحب بقية القوات من إيران[1].

لم يكن مؤتمر لندن (11 ايلول – 2 تشرين الاول 1945)، الذي جاء بعد مرور أيام على استسلام اليابان في 2 ايلول 1945، مختلفاً عن المؤتمرات السابقة بشأن المسألة الإيرانية امام المماطلة السوفيتية. وكانت وزارة الخارجية الإيرانية قد سلمت في 9 ايلول 1945 مذكرة إلى سفارات كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي طلبت فيها قيام الدولتين بسحب قواتها من إيران بعد زوال مسوغات بقائها بموجب البند الخامس من المعاهدة الثلاثية، وان الموعد النهائي لانسحاب القوات الأجنبية من إيران بموجب البند المذكور هو 2 آذار 1946[2]. وفي 12 ايلول 1945 سلمت الخارجية الإيرانية مذكرة إلى السفير الأمريكي في طهران تطلب منه التعجيل في سحب القوات الأمريكية من إيران51

وخلال انعقاد المؤتمر طلب وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن – E. Bevin في مذكرة أرسلها إلى وزير الخارجية السوفيتي في 19 ايلول 1945، ان تقدم الحكومتان البريطانية والسوفيتية على بدء سحب قواتهم من إيران بحلول منتصف كانون الاول 945(ورد الجانب السوفيتي في مذكرته المؤرخة 20 ايلول 1945 ان الانسحاب الشامل ينبغي ان يكون وفقاً لما ورد في المعاهدة الثلاثية، وإنهم لا يرون ضرورة لمناقشة هذه المسألة في مؤتمر لندن، وانه في حالة الضرورة يمكن مناقشة خطة الانسحاب النهائي للقوات السوفيتية – البريطانية من إيران بين الحكومتين ذات العلاقة .

شعر الإيرانيون بخيبة أمل من مؤتمري بوتسدام ولندن، لأنهما لم يضمنا وعداً صريحاً من السوفييت حول سحب قواتهم من إيران، وازدادت مخاوف الإيرانيين بعد ازدياد النشاطات السوفيتية في المناطق الشمالية، وبروز تطورات خطيرة في تلك النواحي و ظهور النزعة الاستقلالية لدى السكان ولاسيما في إقليمي أذربيجان وكوردستان

ظهر الدور السلبي للاتحاد السوفيتي بخصوص مسألة إيران باجلى صوره خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الثلاث (بريطانيا و الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) في موسكو (6 كانون الاول – 26 كانون الاول 1945) فقد ألح الاتحاد السوفيتي على إخراج مسألة إيران من جدول اعمال المؤتمر، وفي الأخير استقر الرأي بين الدول الثلاث على مناقشة هذه المسألة بصورة غير رسمية[1]، ووقف الاتحاد السوفيتي بشدة ضد تصريحات رئيس الوزراء الإيراني إبراهيم حكيمي الذي عبر عن

رغبته بالمشاركة في المؤتمر وعرض المسألة الإيرانية فيه وكانت الحكومة الإيرانية قد طلبت في 10 كانون الاول 1945 على لسان السفير الإيراني لدى الولايات المتحدة (حسين علاء) أدراج المسألة الإيرانية على جدول اعمال المؤتمر. وكررت مطلبها في 13 كانون الاول و 15 كانون الاول في مذكرتين متشابهتين سلمتها الخارجية الإيرانية إلى سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في طهران، طلبت فيهما ضرورة اتخاذ قرار عاجل في مؤتمر وزراء الخارجية في موسكو بحسب قوات الحلفاء من إيران، وإذا ما أراد المؤتمر ان يبحث موضوعاً أخر يخص إيران فيجب استشارة الحكومة الإيرانية بشأنه طبقاً للمادة السادسة من المعاهدة الثلاثية لعام 1942(بدأ مؤتمر موسكو أعماله في 16 كانون الاول 1945 واستمر لغاية 26 من الشهر نفسه، وخلال الاجتماع الذي عقد في 19 كانون الاول 1945 عبر وزير الخارجية الأمريكية الجديد جيمس برنز J.Byrnes عن قلقه إزاء تطورات الإحداث في إيران، وأشار إلى إعلان طهران الذي وقع عليه كل من روزفلت وستالين وتشرشل في عام 1943 والذي تعهدوا فيه "بان يعنوا اشد العناية بأي من المشكلات الاقتصادية التي قد تواجهها إيران عند انتهاء الحرب" ، وأعلنوا "أنهم متفقون مع حكومة إيران في رغبتهم بالمحافظة على استقلال إيران وسيادتها

ووحدتها الإقليمية"، وبأنهم إذا لم يوفوا بما ورد في إعلان طهران "فمن الجائز إن ترفع إيران شكواها إلى الأمم المتحدة عندما تعقد اجتماعها المقبل في لندن.[52]

وقد رد ستالين على برنز بان حقول النفط السوفيتي في باكو تقع على مقربة من الحدود مع إيران وان هذا الوضع يساعد على خلق مشكلة خاصة، ذلك ان هذه الآبار في حاجة إلى الحماية من أي عمل عدواني قد تقوم به إيران ضد الاتحاد السوفيتي، لان"الحكومة الإيرانية ليست محلاً للثقة في نظر موسكو" وأضاف ستالين ان للاتحاد السوفيتي الحق بموجب المعاهدة الثلاثية ان يحتفظ بجيوشه في إيران حتى "15 آذار"! وهو لا يرغب في جلاء قواته قبل ذلك التاريخ، و"حينها يكون من الضروري ان تدرس الحال ليتبين إمكانية سحب القوات السوفيتية ام لا وأشار ستالين إلى معاهدة 1921 الموقعة بين إيران والاتحاد السوفيتي والتي تعطي للأخير الحق في إرسال القوات إلى شمال إيران في حال تعرض أمنها للخطر من تهديد ينطلق منها

وقد عبر الوزير الأمريكي عن "عظيم دهشته" من اعتبار السوفييت الحكومة الإيرانية، حكومة معادية، نظراً لكل ما قدمته هذه الدولة للحلفاء من التسهيلات وأشار ضمناً الى ان موعد الانسحاب من إيران هو "2 آذار" وليس "15 آذار" كما ذكر ستالين 53.

وفي جلسة 20 كانون الاول 1945، كانت مسألة إيران على رأس المواضيع التي تمت مناقشتها ونتيجة لمماطلة السوفييت هدد الجانب الأمريكي بأنه سيجد نفسه مضطراً الى ان يؤيد موقف إيران اذا ما رفعت شكواها إلى منظمة الأمم المتحدة في الاجتماع الذي ستعقده المنظمة في لندن

حاول وزير الخارجية البريطاني بيفن تقريب وجهات النظر بين الجانبين السوفيتي والأمريكي عندما اقترح إرسال لجنة ثلاثية (بريطانية و أمريكية و سوفيتية) إلى إيران لتقصي الحقائق في المناطق الشمالية وان يشمل ذلك دراسة التطورات في أذربيجان وكوردستان وارتباطها بوجود القوات السوفيتية في إيران، واقترح بيفن ان تكون أحدى المهام الأساسية للجنة تهيئة الظروف لتشكيل مجالس الإقليم حسبما اشترط الدستور الإيراني

وعلى هذا الأساس إعدت مسودة الاقتراح الخاص بتشكيل اللجنة الثلاثية، وقد تألف الاقتراح من 11 مادة . وكان الغرض منه تقديم المشورة للحكومة الإيرانية ومساعدتها في حل مشكلة الأقاليم من خلال الإشراف على الانتخابات الأولى لمجالس المقاطعات، وان تقدم اللجنة ايضاً توصيات إلى الحكومة الإيرانية بخصوص طريقة حل مشاكل الأقليات العرقية وذلك من خلال استخدام لغات القوميات كالتركية الاذرية والكوردية والعربية، وتقديم توصيات إلى الدول الثلاث حول إمكانية انسحاب قواتها من إيران في اقرب وقت ممكن

أبدى السوفييت موافقتهم المبدئية على الاقتراحات في 25 كانون الاول 1945، وطالبوا بأجراء بعض التعديلات عليها، وقد وافق الجانب البريطاني والأمريكي على هذه التعديلات، ولكن عندما اجتمع وزير خارجية الدول الثلاث في 26 كانون الاول 1945، فاجأ مولوتوف المجتمعين برفض مناقشة

المسألة الإيرانية وأعلن بان هذا الموضوع لم يدرج في جدول اعمال المؤتمر، مضيفاً "حسبنا إن نكون قد تبادلنا الآراء في هذه المسألة وقد أخفق الطرفان الأمريكي والبريطاني في إقناع الجانب السوفيتي بتشكيل اللجنة الثلاثية.

و على أية حال، لم تقبل الحكومة الإيرانية ايضاً تشكيل اللجنة الثلاثية، فقد واجه اقتراح تشكيلها معارضة شديدة في مجلس النواب، ولاسيما من النائب محمد مصدق الذي هاجم الاقتراح والجهات الموقعة عليه، واتهم رئيس الوزراء إبراهيم حكيمي بأنه حاول التفاهم مع الدول الحليفة دون ان يبلغ مجلس النواب والشعب الإيراني بذلك وطلب منه تقديم استقالته[1]. كما هاجمت الصحف الإيرانية اقتراح إرسال اللجنة الثلاثية وعدتها "تدخلاً صارخاً في شؤون إيران الداخلية، وتناقض مبدأ الاستقلال وسيادة دولة إيران وقد عبرت جريدة (مردم) لسان حال حزب توده في عددها الصادر في 8 كانون الثاني 1946 عن وجهة نظر الحزب بالقول "نحن نعلن وبكل صراحة، بان الموافقة على تشكيل هكذا لجنة ستجعل الشعب مستعمراً أو منتدباً.. ونحن نصرخ بصوت عال بان الشعب الإيراني لا يقبل وصاية أية دولة أجنبية امام هذه الضغوطات الداخلية والمخاوف من احتمال استغلال الإطراف الثلاثة للجنة وسيلة لتنفيذ سياساتهم في إيران. أعلنت حكومة حكيمي في 15 كانون الثاني 1946 رفضها المقترح البريطاني الخاص بتشكيل اللجنة الثلاثية ثم قدم حكيمي استقالته في 20 كانون الثاني من نفس العام

قائمة المصادر

1-شتا إبراهيم الدسوقي ,الثورة الإيرانية الجذور الايدلوجية ,الوطن العربي ,بيروت 1997,ص23

2-علي محافظة ,ايران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية ,المؤسسة العربية للدراسات ,بيروت ,2013,ص73

3 مـذكرات الشـاة ايـران المخلوع,ترجمـة مركـز دراسـات الخلـيج العربـي ,جامعـة البصـرة ,1980,ص44

4-مصطفى عبد القادر النجار,تاريخ السياسي لامارة عربستان العربية , 1925-1997,القاهرة ,1917,ص33

5-محمد السعيد عبد المؤمن ,الفقة السياسي في ايران وابعادة هجر للنشر ,القاهرة ,1989,ص55

6-صالح محمد صالح العلي ،التاريخ السياسي لعلاقات ايران بشرق الجزيرة العربية في عهد رضا شاة بهلوي 1925-1941،البصرة 1948،ص26

7-كمال مظهراحمد,دراسات في تاريخ الحديث والعاصر ,بغداد,1985,ص117

8-هوشـلاغ,مدخل الـى تـاريخ الافتصـادي الحـديث للشـرق الأوسـط ,ترجمـة مصـطفى الحسيني,بيروت,1973,ص183

9-محمد كمـال عبـد الحميـد ,الشـرق الأوسـط فـي الميـزان الاسـتراتيجي ,القـاهرة ,2طبعة,1959,ص183

10-غانم محمد صالح ,السياسة السوفيتية في تاريخ الخليج العربي بين منطق العقيدة ومسلك المصالحة ,مجلة ,العلوم السياسية ,العدد الثامن ,1990,ص34

11-عودة السلطان وجهاد صالح العمر ,العلاقات الإيرانية السوفيتية و1917-1941،مركز الدراسات الخليج العربي ،البصرة ،1990،ص44

12-عبد المجيد عبد الحميد العاني ،ملامح السياسة الخارجية لروسيا القيصرية تجاة ايران 1794-1907،مجلة التربية ،جامعة المستنصرية ،العدد الخامس 200،ص106

13-اسعد محمد زيدان الجوري ،سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاة 1909-1925،ص44

14عبد الالة الاسدي ،العلاقات العراقية الإيرانية دراسة تاريخية سياسة ،بغداد،1939,ص44

15-فوزية صابر محمد ،ايران بين الحربين تطور للسياسة الداخلية 1918-1939،بغداد ،1986

16-محمد كامـل عبـد الـرحمن ،سياسـة ايـران الخارجيـة فـي عهـد رضـا شـاة 1912-1914،بغداد،1986

17-كارل بروكلمان ،تاريخ الشعوب الإسلامية ،ترجمة نبة امين فارس ومنير البعلبكي ،الطبعة السابعة ،دار العلم للملاين ،بيروت 1977،ص678

18-فهمي هويدي ،ايران من الداخل ،مركز الاهرام للترجمة والنشر ،القاهرة 1987،ص 57

20-طالب محمد وهيم ،التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي ،دار الرشيد للنشر ،بغداد ،1982،ص42

21-معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ،جامعة المستنصرية ،دراسات عن ايران ج2،بغداد ص46

22-راشد البراوي ،حرب البترول في الشرق الأوسط ،مكتبة النهضة العربية ،القاهرة 1953،ص256

23-بروكس ،البترول والاستعمار في الشرق الأوسط ،ترجمة محمد فتحي الشنطيي،مكتبة القاهرة ،ص37

24-محمد كامل محمدعبد الرحمن ,المصدر السابق ،ص33

25-هارفي اكونور ،الازمة العالمية للبترول،ترجمة عمر مكاوي ،دار الكتب العربي ،القاهرة ،1967،ص349

26-جون ليمبرت ،ايران حرب مع التاريخ ،منشورات مركز الدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة ،1992،ص106

27-جهاد صالح العمر ، ، محمد زيدان الجوري ،ايران في عهد رضا شاة بهلوي/مركز الدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة ،1990،ص25

28-صالح محمد العلي ،تاريخ الساسي لعلاقات ايران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاة 1925-1941،البصرة 1984،ص62

29-مصطفى عبد القادر النجار ،العلاقات الدولية لروسيا والاتحاد السوفيتي بالخليج العربي ،مجلة الخليج العربي ،السنة الثانية ،العدد ،البصرة 1975،ص100

30-هرشلاغ ،مدخل الى تاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ترجمة مصطفى الحسيني،دار الحقيقة ،بيروت ،1973،ص193

30-بهمان نيرومند ،ايران الامريالية الجديدة في العمل ،ترجمة عدنان الغول ،دار الكاتب ،بيروت 1985،ص34

31-بهمان نيرومند ،المصدر نفسة،ص14

32-احمد باسل البياتي ،أهمية موقع ايران الجغرافي لامن الاتحاد السوفيتي واثرذلك في العلاقات بين البلدين 1949-1981،مجلة دراسات الخليج العربي ،الكويت 1984،ص162

32-محمد عبد اللة العزاوي ،الصراع البريطاني –الروسي في فارس 1809-1839،مجلة الخليج العربي ،المجلد العشرون ،العدد الأول البصرة 1988،ص58

33-العزاوي ،المصدر نفسة

34-محمد وصفي أبو مغلي ،ايران دراسة عامة ،منشورات مركز الخليج العربي ،جامعة البصرة ،1985،ص256

35-عبد المناف شكر جاسم النداوي ،العلاقات الإيرانية –السوفيتية 1917-1941،أطروحة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات القومية والاشتراكية ،الجامعة المستنصرية ،بغداد ،1990،ص31

36-عبد المناف ،المصدر نفسة،ص23

37-ناضم يونس الزاوي ،العلاقات الإيرانية –السوفيتية 1962-1988،رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد 1989،ص3

38-ناضم يونس ،المصدر نفسة.

39-صالح محمد صالح العلي ،المصدر السابق ،ص56

40-جهاد صالح العمر ،اسعد محمد زيدان الجوري ،ايران في عهد رضا شاة بهلوي ،الدراسات الإيرانية ،جامعة البصرة 1990،ص38-48

41-جهاد صالح العمر ،المصدر نفسة ،ص44

42-محمد كامل محمد عبد الرحمن ،المصدر السابق ،ص33

44-هارفي اكونور ،المصدر السابق ص34

45-راشد البراوي ،المصدر السابق أص34

46-أبو مغلي ،المصدر السابق ،ص43

47-عبد المجيد ،المصدر السابق ،ص34

48-امال السبكي ،تاريخ ايران من السياسي بين الثورتين 1906-1979،عالم المعرفة ،الكويت ،ص36

49-امال السبكي ،المصدر نفسة ،ص34

50-محمد علاء الدين منصور ،تاريخ ايران الحديث والمعاصر ،بغداد ،1985،ص117

51-كمال مظهراحمد،دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ،بغداد 1985،ص34

52-كمال مظهر ،المصدر نفسة ،ص44

53-إبراهيم الدسوقي ،المصدر السابق ،ص45